

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٥٠٥**

الثلاثاء، ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة أوغوو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

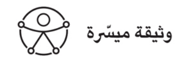
المنظمات الإقليمية والتحديات المعاصرة للأمن العالمي

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة (S/2015/599)

1525851 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

المنظمات الإقليمية والتحديات المعاصرة للأمن العالمي

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة (S/2015/599).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أرمينيا وإندونيسيا وأوروغواي وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية وإيطاليا وباكستان والبرازيل وبنما وبوتسوانا وبولندا وتركيا وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وجورجيا والسويد وفييت نام وكازاخستان وكوبا والكويت ومصر والمغرب وهايتي والهند وهولندا واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيك وستكوت، المدير الإداري لأفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، والسيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/599، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة تحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام بان كي - مون، الذي أعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أرحب بهذه الفرصة لتناول المنظمات الإقليمية والتحديات المعاصرة للأمن العالمي بالمناقشة. وأود أن أشكر السفيرة اوغوو على مبادرة نيجيريا بتنظيم هذه الجلسة الهامة جداً.

ما برحت أقدر التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي اكتسبت نفوذا أكبر في السنوات الأخيرة. سأركز اليوم على كيفية تعزيز الشراكات بحيث نتمكن من تحسين استجابتنا الجماعية للتهديدات الناشئة. ورسالتي بسيطة: تتقاسم الأمم المتحدة المسؤولية عن السلام والأمن مع المنظمات الإقليمية على نحو متزايد. وينبغي علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لمساعدتها على حل المشاكل الإقليمية وعلى إشراك الدول المعنية في الحلول. وفي ذات الوقت، ينبغي أن تواصل المنظمات الإقليمية المساهمة في جهود الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن. ونحن نعول على نفوذها السياسي، فضلا عن قدراتها على الصعيدين المدني والعسكري.

يدرك أعضاء مجلس الأمن تماما الطبيعة المتغيرة للصراعات. فالإرهاب وانتشار التطرف المتسم بالعنف يزعزعان الاستقرار في المناطق المضطربة. والمخاطر كبيرة في أي استجابة. ويتزايد التوسع الحضري والبطالة وتحركات السكان بما في ذلك التشريد الجماعي بدرجة كبيرة. وتشكل أوجه التقدم التكنولوجي في الحرب، بما في ذلك تهديدات الفضاء الالكتروني، مخاطر بالغة على المدنيين. وفي مواجهة ذلك المشهد الأمني المتغير، تقوم الأمم المتحدة بعمليات النشر في بيئات هشة ونائية حيث لا يكاد يوجد سلام يمكن حفظه. لقد كان مجلس الأمن محقاً في تكليف جنودنا ذوي الخوذ الزرق بولايات طموحة لحماية المدنيين، غير أننا في كثير من الأحيان نفتقر إلى القدر المناسب من المعدات والموارد والتدريب لمهام إنقاذ الحياة تلك.

ولسد الفجوة، دعوت العام الماضي إلى إجراء استعراض جديد لعمليات السلام. وأنا الآن بصدد تحليل تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (انظر S/2015/446). نحن نقوم الآن بتحديد التوصيات التي يمكن أن ننفذها على الفور وتلك التي تتطلب اتخاذ إجراء من جانب الهيئات التشريعية والدول الأعضاء والشركاء. ويدعو الفريق إلى شراكة عالمية – إقليمية أقوى لكفالة أن بوسع المجلس الاستفادة من شبكة جهات فاعلة أكثر قدرة ومرونة. لقد شهدنا في السنوات الأخيرة، كيف عزز التعاون العملي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي إحراز التقدم في أفريقيا. نحن بحاجة الآن إلى أن نؤسس على هذا التعاون الثلاثي وإلى تعزيز قدرتنا الجماعية على إدارة عمليات السلام والتخطيط لها وتنفيذها.

وينبغي علينا أيضا أن نكون منفتحين على مختلف أشكال التعاون مع المنظمات الأخرى، بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويوصي الفريق بتعميق الشراكات الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأنا أتفق معه تماما. ثلثا عملياتنا لحفظ السلام عمليات في أفريقيا، و ٩٠ في المائة من حفظة السلام النظاميين التابعين لنا ينتشرون هناك.

وإنني أشيد بالاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية لتعزيز قدراتها بدرجة كبيرة، ولاستجاباتها السريعة للأزمات الناشئة. ففي مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال، قام الاتحاد الأفريقي بنشر عمليات قوية في سياقات معقدة. وتنطوي تلك الأعمال الخطرة على ثمن باهظ. وإني أحيي شجاعة أفراد قوات الاتحاد الأفريقي الذين فقدوا حياتهم في سبيل قضية السلام. وأفضل تكريم لهم هو إحلال أمن دائم حيث كانوا يعملون.

ويدعو التقرير إلى تقديم دعم أكبر لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي أذن بها مجلس الأمن. ويوصي الخبراء بأن تعمل الأمم المتحدة على تمكين المنظمات الإقليمية من أجل تقاسم الأعباء، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وتحقيقاً لذلك، أود أن أسترعي الانتباه إلى دعوة الفريق لتأمين الحصول على تمويل أكثر قابلية للتنبؤ، بما في ذلك من خلال استخدام الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة.

وهناك أشكال هامة أخرى من الدعم. فنحن نساعد في عمليات التخطيط والحزم اللوجستية والصناديق الاستئمانية التي تديرها الأمم المتحدة وإتاحة خبرات الأمم المتحدة وأنظمتها وموادها وخدماتها. ودعم الأمم المتحدة الواسع النطاق للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يشمل أيضاً التعاون السياسي، الذي يصعب قياسه وإن كانت لا تزال له قيمة كبيرة.

وتعزيز الوقاية من التراعات والوساطة ينقذ الأرواح. وجهودنا المشتركة أحدثت فارقاً مهماً في نزع فتيل التوترات ودعم العملية الانتقالية في بوركينا فاسو، وتشجيع الحوار السياسي قبل الانتخابات في غينيا، وحل الأزمة الانتخابية في كينيا وإنهاء المأزق السياسي في مدغشقر من خلال خارطة طريق أعدتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في جملة مشاركات أخرى. كما أن الاستثمار في الوقاية من شأنه أن يجنبنا تكلفة بشرية ومالية أفدح للأزمة. ويجب أن يعي القادة أن السلام يحول دون وقوع المآسي الإنسانية ويحفز التنمية الاقتصادية. وينبغي أن نعلق آمالاً كبيرة على البلدان المعنية ومساعدتها على تحقيق استقرار دائم.

وقد جلبت شراكاتنا دروساً قيمة. فتعلمنا إدارة مراحل الانتقال من العمليات الإقليمية إلى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقدمنا حزمة الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال – أكبر عملية سلام يضطلع بها الاتحاد الافريقي.

ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي يعزز تأثيرنا. وعلينا الآن أن نحسن تعاوننا أكثر من ذلك. يجب أن نواصل العمل معاً لتوحيد المعايير. فمن شأن ذلك أن يحسن الانتقال من عمليات الاتحاد الأفريقي إلى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. والمزيد من التنسيق والتشاور بطريقة منهجية بشأن السياسات ومعايير التوجيه والتدريب يضمن الاتساق في كل المراحل، من التخطيط إلى تقليص حجم البعثات. ويجب أن تكون حقوق الإنسان في الصدارة دائماً.

ويؤكد الفريق عن حق عن أن الأولوية لميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية الأخرى بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني. ودعم الأمم المتحدة للشركاء الإقليميين يتوقف على الامتثال لمعاييرها وقواعدها، بما في ذلك سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وتطبيق أعلى معايير السلوك والانضباط، والقواعد واللوائح المالية للأمم المتحدة، وكذلك الإجراءات المقننة الأخرى. ونحن جميعاً مسؤولون عن ما نفعله وكيف نفعله. ومسؤوليتنا في نهاية المطاف هي تجاه الشعوب التي نخدمها.

لقد نجحنا في تعزيز شراكاتنا بشكل كبير. وبلغ بنا الأمر أن يعتمد بعضنا على البعض في الأوقات الحرجة. وسنستمر في دفع عجلة التقدم. فالأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تسعى إلى نهج مشترك في مواجهة تحديات اليوم. وقد تتباين آراؤنا في بعض الأحيان، ولكن مادمنا ملتزمين بالسلام والأمن وحقوق الإنسان، سنبقى على المسار الصحيح إلى مستقبل أكثر أمناً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): تعرب الصين عن تقديرها لمبادرة نيجيريا بعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن المنظمات الإقليمية والتحديات المعاصرة للأمن العالمي. وأشكر الأمين العام، السيد بان كي – مون على حضوره هذه الجلسة، وقد استمعنا إلى إحاطته الإعلامية باهتمام.

والأمم المتحدة تشكل صلب آلية الأمن الجماعي الدولي. وعلى عاتق مجلس الأمن تقع المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. السلام والتنمية هما شعارا عصرنا، ولكن عالمنا لم ينعم بالسلام بعد. فما زالت تنشأ الاضطرابات الإقليمية والإرهاب والأوبئة الكبرى والكوارث الطبيعية والقضايا الأمنية غير التقليدية الأخرى. أصبحت كل البلدان تعتمد على بعضها بعضا بشكل متزايد وتتقاسم مصيرا مشتركا.

والصين تدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتعميق التعاون وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة من أجل توطيد آلية الأمن الجماعي الدولية وتعزيزها إذ نسعى معاً جاهدين لصون السلم والأمن الدوليين. وأود التأكيد على نقاط ثلاث في هذا الصدد.

أولاً، يجب أن نسترشد بميثاق الأمم المتحدة وأن ترتكز أعمالنا على أساسه. وينبغي للأمم المتحدة أن تشجع المنظمات الإقليمية وتدعمها في حل النزاعات من خلال الحوار والمشاورات والمساعي الحميدة والوساطة، وفي نزع فتيل الخلافات بالوسائل السلمية، والإسهام في تعزيز السلم والأمن الإقليميين. ويجب أن تتقيد تصرفات المنظمات الإقليمية ذات الصلة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ولا سيما مبدأ احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

ثانياً، يجب أن نسخر قوانا الخاصة من أجل تعزيز التكامل والتنسيق. وتؤيد الصين المنظمات الإقليمية في الاستفادة الكاملة من تجاربها ومزاياها الخاصة من حيث الخبرات الإقليمية والتاريخية والثقافية في القيام بدورها الفريد في حل النزاعات الإقليمية. وحينما تتعاون الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ينبغي لها أن تستخدم نقاط القوة الخاصة

بها لاستكمال وتعزيز جهود كل منها. وينبغي للمنظمات الإقليمية تعزيز الاتصالات والتعاون فيما بينها، والاستفادة من تجارب بعضها البعض والتعلم منها. والصين تعرب عن تقديرها لجهود المنظمات الإقليمية، كالاتحاد الأفريقي، من أجل تسوية المشاكل الإقليمية المحتدمة من خلال المساعي الحميدة والوسائل السلمية. ونأمل أن تقدم الأمم المتحدة المزيد من المساعدة للمنظمات الإقليمية ذات الصلة وأن تدعم دورها الهام في صون السلم والأمن الإقليميين.

ثالثاً، ينبغي أن نواصل التعاون من أجل تحقيق حالات يكسب فيها الجميع. وينبغي أن تتبنى جميع الدول نهجا جديدا من أجل تحقيق حلول يكسب فيها الجميع، وسعيا لتحقيق المصلحة الذاتية، ينبغي لنا أيضاً أخذ مصالح الآخرين بعين الاعتبار وتعزيز التنمية المشتركة، في الوقت الذي نسعى فيه إلى تحقيق مصالحنا. وينبغي لها أن تحافظ على مفهوم للأمن المشترك والمتكامل والتعاوني والمستدام وأن تراعي على نحو كامل تاريخ وواقع المشاكل الإقليمية ذات الصلة وأن تضع سياسات شاملة تسعى إلى تحقيق الأمن من خلال التعاون وتركز بنفس القدر على التنمية والأمن وتعزيز الأمن المستدام من خلال تحقيق التنمية المستدامة.

الاتحاد الافريقي، أكبر منظمة إقليمية أفريقيا وأكثرها تمثيلاً، يضطلع بدور متزايد الأهمية في شؤون السلم والأمن الإقليميين. وكانت الصين دائماً مشاركاً نشطاً وبناء في شؤون السلام والأمن الأفريقيين. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، في المؤتمر الوزاري الخامس لمنتدى التعاون الصيني – الأفريقي، طرحت الصين مبادرة بشأن شراكة تعاونية صينية أفريقية من أجل السلام والأمن، بهدف تعزيز بناء قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن وتحسين قدراته في مجال عمليات حفظ السلام ومكافحة الإرهاب والقرصنة.

وتشمل المبادرة الدعم المالي الصيني للاتحاد الأفريقي من أجل الاضطلاع بعمليات حفظ السلام وإنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية. وتغطي أيضا تعزيز تدريب موظفي إدارة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي وحفظة السلام التابعين له. وتحقق تقدم إيجابي في تنفيذ هذه المبادرة مع الجهود التي بذلها الجانبان خلال السنوات الثلاث الماضية. لقد وفرت الصين الدعم الإيجابي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وللأنشطة الأخرى، وقامت بتدريب عدد كبير من حفظة السلام للبلدان الأفريقية. وسيعقد المنتدى اجتماعه السادس في وقت لاحق من هذا العام، بشأن موضوع ”السلام والأمن“.

والصين مستعدة، مع أفريقيا، لاغتنام الفرصة لتعزيز تنفيذ المبادرة بشأن الشراكة التعاونية الصينية الأفريقية من أجل السلام والأمن، بغية تيسير التسوية السياسية لقضايا البؤر الساخنة ولكي تعززان معا السلام والاستقرار والتنمية في القارة الأفريقية. وتولي الصين أهمية كبيرة للدور الهام الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات وحلها وتيسير إعادة البناء في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، فضلا عن التصدي للتهديدات الأمنية غير التقليدية. والصين على أهبة الاستعداد للتعاون مع المجتمع الدولي لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز السلم والأمن الدوليين وتهيئة مستقبل أكثر أمنا وإشراقا للجميع.

السيد الحمود (الأردن): أود أن أقدم فائق الشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي – مون، على الإحاطة الإعلامية القيمة التي قدمها. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى رئاسة مجلس الأمن على تنظيم هذه الجلسة الهامة.

يجتاز العالم في الفترة الراهنة تحولات ومتغيرات كبيرة في بنية النظام الدولي وفي مفاهيم الأمن الإقليمي والدولي والسياسات التي تنظم العلاقات الإقليمية والدولية. وقد أدى عدم الاستقرار المتواصل في بعض الأقاليم إلى تغيير كبير في أشكال التهديدات الأمنية. حيث تستغل الجماعات الإرهابية،

على سبيل المثال، حالة الفوضى وعدم الاستقرار لتحول نفسها إلى جماعات عالمية تهدد جميع الأقاليم دون استثناء. كما أن تزايد العولمة والتطور التكنولوجي قد خلق تهديدات ذات أبعاد معقدة ومتشابكة تتجاوز حدود الدولة الواحدة، وفي بعض الأحيان حدود الإقليم الواحد، مثل التهديدات الأمنية الإلكترونية – التي تشكل خطورة على الأمن الدولي، في حال لم يكن هناك أساليب ابتكارية جماعية لمواجهتها.

وعليه، فقد حصل تغيير في مفهوم الأمن بشكل عام. حيث لم يعد مرتبطا بالأمن العسكري أو أمن الدولة الفردي، كما كان سائدا. كما لم يعد كافيا التركيز على الأمن الإقليمي فحسب، حيث أصبح مرتبطا بأبعاد سياسية واقتصادية وتنموية عالمية تستدعي نظرة تكاملية وشاملة واعتمادا متبادلا بين المنظمات الإقليمية والعالمية، مثل الأمم المتحدة. وهذا يستدعي العمل على جميع المستويات، بغية استشراف استراتيجيات واضحة ومحددة المسارات وحلول قابلة للتطبيق تواكب حجم التهديدات والأخطار التي يتعرض لها عالمنا اليوم والتي تهدد السلام والأمن الدوليين.

كما بات التعاون فيما بين المنظمات الإقليمية والدولية متطلبا ضروريا وملحا لمواجهة التحديات، سواء كانت إقليمية أو دولية. وفي هذا الإطار، تمثل بعض المنظمات القائمة حاليا – مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، والعديد من المنظمات في آسيا وأمريكا اللاتينية – نماذجا متميزة يجب تعزيز قدراتها الأمنية والتكامل الإقليمي فيما بينها. وتشكل جامعة الدول العربية إحدى المنظمات الإقليمية التي تعتبر محفلا سياسيا بارزا في مجال العمليات السياسية والوساطة وإجراءات بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة. وللاتحاد الأوروبي دور فاعل في الاستجابة للأزمات وفي مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات في مناطق جغرافية أخرى، مثل الشرق الأوسط والقارة الأفريقية. كما يضطلع الاتحاد الأفريقي بدور محوري في مواجهة التحديات الأمنية التي تواجه القارة الأفريقية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في عمليات حفظ السلام قد ساهم بشكل جذري في المحافظة على السلام والأمن الدوليين، والتخفيف من الأعباء التي تتحملها الأمم المتحدة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أهمية وفعالية التعاون دون الإقليمي في مواجهة التهديدات الإرهابية التي تعصف ببعض المناطق. وقد أثبت هذا التعاون نفعه وجدواه، من خلال تضافر جهود الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن في مكافحة جماعة بوكو حرام الإرهابية، والتشغيل الكامل للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات بغية تعزيز التعاون والتنسيق العسكري الإقليمي للتمكن من التصدي بصورة فعالة للتهديد الذي تشكله بوكو حرام.

للمنظمات الإقليمية ميزة نسبية في مناطقها الجغرافية، كون لديها شبكات محلية قوية ومعرفة عميقة بالظروف التي تمر بها أقاليمها. هذا فضلا عن أن التقارب الجغرافي لدول الإقليم يجعلها أكثر تفهما لمطالب واحتياجات الإقليم وشريكا فاعلا في مواجهة التحديات وتحديد مصادر الأزمات وأسبابها الجذرية. ومن ناحية أخرى، لا يزال العديد من هذه المنظمات الإقليمية يفتقر إلى الجوانب الاستراتيجية والتنفيذية في مواجهة التحديات الأمنية، وعلى رأسها الإرهاب والتطرف العنيف والجرائم العابرة للحدود. كما أنها تحتاج إلى أدوات فاعلة ومتجددة وتمويل كاف لتطبيق الدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات، خاصة وأن الوسائل التقليدية لم تعد مناسبة لمواجهة تحديات عالمنا اليوم.

وهنا، يبرز دور الأمم المتحدة في دعم المنظمات الإقليمية وتعزيز دورها الذي لا يمكن الاستغناء عنه في كثير من النزاعات. ونؤكد هنا على ضرورة أن يبقى دور الأمم المتحدة

وميثاقها الركيزة الأساسية للتعامل مع التهديدات الأمنية العالمية والاستجابة له، وأن تقود الأمم المتحدة التنسيق الإقليمي والدولي حيثما كان مناسبا، سواء بين المنظمات الإقليمية أو مع منظمات المجتمع المدني. وهذا يضع مسؤولية كبيرة على عاتق الأمم المتحدة لتأسيس شراكات مع المنظمات الإقليمية ومنحها دورا أكبر وتزويدها بالموارد والخبرات اللازمة والبناء على نقاط القوة لديها لمساعدتها على تطوير وسائل الاستجابة السريعة للتهديدات التي تواجهها بأفضل الطرق والأساليب والتأقلم مع المتغيرات والتحولات الجغرافية السياسية الراهنة.

ونود أن نقترح في هذا الخصوص النظر في آلية دائمة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بحيث تجتمع بشكل دوري ومنتظم بهدف تعزيز التعاون فيما بين هذه المنظمات وتوسيع نطاق الحوار وتبادل المعلومات والخبرات والدروس المستفادة وتنسيق الجهود من أجل التوصل إلى تفاهمات مشتركة حول مختلف المسائل المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدوليين. ونرى أن يقوم المجلس والأمانة العامة ببحث وسائل إطلاق هذه المبادرة والخيارات المتوفرة بشأنها.

وفي النهاية، أودّ أن أؤكّد على أهمية دور المنظمات الإقليمية لسببين رئيسيين: الأول وهو إقليمي، حيث أن التعاون بين دول الإقليم وأعضاء المنظّمة لتحقيق الأمن سيبني ويقوّي العلاقات السلمية والاستقرار، مما ينعكس على أمن الإقليم ككل؛ أمّا السبب الثاني فهو أن المنظمات الإقليمية التي تُعنى بالتحديات الأمنية في أقاليمها هي جزء من الهيكل الأمني العالمي الذي بات يعتمد على جهود هذه المنظمات، وكذلك على جهود المنظمات الدولية. فكما تكون الأقاليم مصدراً للعديد من التهديدات الأمنية، فهي في الوقت نفسه جديرة بأن توفّر حلولاً لمواجهة التهديدات التي قد يكون لها تداعيات إقليمية ودولية بالغة الخطورة في حال استمرارها. ولا بدّ من التأكيد على أن بقاء حدود فاصلة وفجوات بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة سيقوّض من فرص التغلّب على التحديات الأمنية الراهنة، حيث أصبح عالمنا اليوم في حاجة متزايدة إلى دعم المنظمات الإقليمية وتعزيز دورها لتكمّل دور الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وهذا يجعل العلاقة بين الأمن الإقليمي والأمن العالمي علاقة تبادلية وتكاملية، ولا يكون أحدهما بديلاً عن الآخر.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية. ونحن نلاحظ الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في إنشاء هيكل أكثر موثوقية ونزاهة وفعالية للعلاقات الدولية، حيث يتحمّل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وقد دأب الاتحاد الروسي على الدعوة إلى تحسين وتطوير التعاون بين الأمم المتحدة والآليات الإقليمية فيما يخصّ مجموعة واسعة من المسائل، استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفصل الثامن منه.

وفيما يتعلق بالجهود المشتركة في صون السلم والأمن الدوليين التي تقع ضمن اختصاصات مجلس الأمن، نرى أن كفالة موافقة المجلس على العمليات الإقليمية وعمليات قوات التحالف التي تتوخّى استخدام القوة أمر ذو أهمية حاسمة. ولا يمكن تحقيق الشرعية الدولية اللازمة التي تستند إلى آلية استخدام الجزاءات إلا من خلال التقيد بقرارات مجلس الأمن. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه في سياق التهديدات والتحديات الجديدة والناشئة، فإن التعاون في مجالات من قبيل مكافحة الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والتدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يكتسي أهمية قصوى.

ولقد أيدنا باستمرار التعاون المتعدد الأوجه بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية التي هي عرضة للأزمات. وعلى الرغم من أننا نتكلم أساساً عن الاتحاد الأفريقي، فإن

المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، التي عادة ما يكون لديها فهم جيد لخصوصية المسائل المحلية، هي أيضاً ذات أهمية كبيرة. ونرحب بإنشاء منظومة السلم والأمن الأفريقية بمساعدة المجتمع الدولي. ونحن مقتنعون بالحاجة إلى مزيد من تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، من أجل زيادة فعالية الجهود الرامية إلى حل مشاكل السلام والأمن في أفريقيا، والتصدي بشكل أفضل للأزمات في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الصدد، نحيط علماً بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتحقيق استقرار الحالة في دارفور، والصومال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومنطقة الساحل، ومالي، فضلاً عن المسار بين الأطراف السودانية. ومما يتساوى أهمية هو تنسيق الإجراءات الرامية إلى منع نشوب الصراعات في جنوب السودان. وفي الوقت نفسه، نشيد بالتعاون الناجح بين الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات دون الإقليمية -كالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجماعة شرق أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي - في تحييد الأخطار التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية.

ونشعر بقلق عميق إزاء استمرار أنشطة جماعة بوكو حرام المسلحة في عدد من البلدان. ونرحب بجهود الشركاء الإقليميين في أبوجا لتقديم المساعدة من أجل التصدي للتهديد الذي تشكّله هذه الجماعة على أمن دول غرب أفريقيا وبلدان خليج غينيا، على أساس أن أي مساعدة دولية يجب عدم تقديمها إلا بموافقة السلطات النيجيرية.

كما أن هناك إمكانات كبيرة للتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ونرى أيضاً أن ثمة وعداً بتوسيع الاتصالات بين الأمم المتحدة وغيرها من الهياكل الإقليمية المتنامية بصورة دينامية، مثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية والجماعة الكاريبية.

إن توطيد التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون هو من أولويات روسيا، وهو يعزز موقفها السياسي في العالم ويقوّي هياكل الأمن الإقليمي والدولي. وإننا نرى في منظمة معاهدة الأمن الجماعي هيكلاً متعدد الأوجه قادراً على التصدي لمجموعة واسعة من التحديات والتهديدات المعاصرة التي قد تواجه دولها الأعضاء. وفي هذا الصدد، نرى أن هناك إمكانات لتعميق التعاون بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي والأمم المتحدة في مجال صنع السلام. وفي إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ثمة عمل مكثف جارٍ لتنمية قدراتها على حفظ السلام، بما في ذلك التعاون مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. علاوة على ذلك، تساعد منظمة معاهدة الأمن الجماعي في الجهود الدولية الرامية إلى إعادة البناء ما بعد الصراع في أفغانستان، وكذلك في القضاء على خطر المخدرات المقبل من ذلك البلد.

وتضطلع منظمة شنغهاي للتعاون بدور رئيسي في كفالة الاستقرار والأمن في المنطقة الأوروبية - الآسيوية. ونلاحظ أن منظمة شنغهاي للتعاون أصبحت بحق حجر الزاوية في الأمن الإقليمي بجميع مظاهره. وتتعلّق أنشطتها بمكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف. وفي هذا الصدد، شهدنا التأثير الإيجابي للهياكل الإقليمية التابعة للمنظمة في مجال مكافحة الإرهاب. وكان هناك أيضاً تطوّر في التعاون في مجالي عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وأمن المعلومات الدولي.

وأنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لها أهمية خاصة بالنسبة إلى القارة الأوروبية - وهي منظمة تكمّل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في المنطقة وفي إطار ولايتها - في وضع آليات متفق عليها في جميع أنحاء المنطقة. وفي الأوّل من آب/أغسطس، احتفلنا بالذكرى السنوية الأربعين للتوقيع في العام ١٩٧٥ على الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وهي من أحدث الهياكل الأمنية في العالم. ونحن ملتزمون

التزاماً كاملاً بمبادئ هلسنكي للعلاقات بين الدول وروابطها والتزاماتها المتبادلة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وندعو جميع دول المنطقة الأوروبية – الآسيوية والجماعة الأطلسية إلى الالتزام بتلك المبادئ نصّاً وروحاً.

ويبين لنا التاريخ كيف أن الكيل بمكيالين والنهج الانتقائي في تنفيذ المعايير في محاولة لتعزيز أمن إحدى الدول يقوّضان أمن الدول الأخرى، وكيف أن التدخل في الشؤون المشتركة بين الدول يزيد من التهديدات الأمنية في المنطقة ككل. والمؤسف أنه خلال العام الماضي – كما يظهر بوضوح من خلال الأزمة في أوكرانيا – كنا نشهد أزمة في الأمن الأوروبي. وهناك حاجة إلى مواصلة السعي لإيجاد حلول لهذه الحالة. ونعتقد أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ينبغي أن ترفض المواجهة وتعود إلى المناقشات بروح بناءة. هذا هو السبيل الوحيد لإيجاد حلول للمشاكل المتراكمة والمنهجية – مع البحث عن الخطوات اللازمة لكفالة مبدأ عدم تجزئة الأمن. ونأمل أن تعود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى مناقشة فكرة إنشاء حيّز عسكري – سياسي وإنساني واقتصادي موحّد يمتدّ من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ، بما في ذلك عمليات الإدماج أو ما يعرف باسم ”تكامل التكامل“.

ونؤيد تمام التأييد الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بهدف المساعدة في تسوية الصراع في أوكرانيا، ونرحب بالعمل الأساسي الذي تقوم به بعثة الرصد الخاصة بغية رصد الحالة على أرض الواقع. ولكن ما يتصف بأهمية كبيرة بالنسبة إلى التعجيل في تنفيذ جميع أحكام مجموعة التدابير لتنفيذ اتفاق مينسك، الذي وصل مؤخرا إلى طريق مسدود، هو الحوار النشط والمثمر في إطار فريق الاتصال وفريقه العامل الفرعي. ومن الواضح أنه بدون إحراز تقدم في تنفيذ الأحكام السياسية لاتفاقات مينسك وإجراء حوار مباشر بين كييف ولوغانسك ودونيتسك، لا يمكن أن تتحقق تسوية نهائية أو يتم نزع فتيل التصعيد بشكل مستدام.

السيدة موروموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على جمعنا اليوم لمناقشة مساهمة المنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. وأشكر أيضا الأمين العام على إحاطته الاعلامية في بداية هذه الجلسة.

تؤيد ليتوانيا البيان الذي سيدلَى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي (الاتحاد الأوروبي).

كما أشار زميلنا الأردني قبل بضع دقائق، إن لدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ميزة القرب الجغرافي، ويمكنها بذلك الاستجابة بمزيد من السرعة لتطور الوضع على أرض الواقع. فهي تتشاطر المعرفة والأفكار على نحو أفضل حيال الأسباب والعوامل والأطراف الفاعلة في أزمة ما، وكجيران، لديها مصلحة مباشرة في الحيلولة دون امتداد الأزمة. إن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ستستفيد كثيرا من تكاملها بشكل أكبر واستخدام مزاياها وقدراتها النسبية أثناء سعيها إلى نزع فتيل الأزمات، والتفاوض بشأن التسويات السلمية، والتصدي للتهديدات العابرة للحدود.

واسمحوا لي أن أشير اليوم إلى المنظمات الإقليمية الثلاث التي بلدي عضو فيها: الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، وتعاونها مع الأمم المتحدة.

في أعقاب فظائع الحرب العالمية الثانية، قررت الحكومات الأوروبية، بعدما عقدت العزم على منع نشوب حرب رهيبة أخرى كهذه، المضي قدما لجعل الحرب بين المتنافسين تاريخيا ليست مجرد حرب لا يمكن تصورها، وإنما حرب مستحيلة ماديا. والتحولات المتعاقبة جعلت الجماعة الأوروبية مرساة للسلام والأمن في القارة، حيث مبدأ التضامن الأساسي

يعمل جيدا خارج حدودها، بما في ذلك من خلال شراكة استراتيجية شاملة مع الأمم المتحدة، تم الاعتراف بها في بيان رئاسي العام الماضي حول هذا الموضوع S/PRST/2014/4 في إطار الرئاسة الليتوانية للمجلس.

على الصعيد السياسي، إن التزام الاتحاد الأوروبي بالمنع والوساطة يتجسد في دعمه المستمر للأفرقة الاحتياطية لخبراء الوساطة التابعة للأمم المتحدة، ومشاركته المباشرة في عمليات الوساطة، مثل تلك التي أنتجت اتفاقا تاريخيا بين بريشتينا وبلغراد في عام ٢٠١٣، وفي الآونة الأخيرة، الاختتام الناجح للمفاوضات بين الحكومات الأوروبية ٣+٣ وإيران.

والاتحاد الأوروبي، بوصفه أكبر مانح في العالم على الصعيدين الإنساني والإنمائي، يتعاون مع الأمم المتحدة في جميع مناطق الصراعات الكبرى وفي فترة ما بعد الصراع، سواء يعني ذلك سوريا، أو ليبيا، أو جنوب السودان، أو أوكرانيا، أو جمهورية أفريقيا الوسطى، أو اليمن، أو أفغانستان. وما فتئ الاتحاد الأوروبي في طليعة الجهود الدولية التي تقودها الأمم المتحدة بشأن التصدي لفيروس إيبولا، الأمر الذي ناقشه المجلس في الأسبوع الماضي. ولقد خصص الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ١،٢ بليون يورو لمشاريع المعونة الانسانية والانتعاش والبحوث في البلدان المتضررة، بما في ذلك تقديم الدعم للبعثة الطبية التابعة للاتحاد الأفريقي في غرب أفريقيا. وخصصت مؤسسات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء نحو ٣,٧ بليون يورو لمعالجة الأزمة الانسانية التي لم يسبق لها مثيل في سوريا وحدها.

ويتضح تمام الوضوح الطابع الشامل والتآزري للشراكات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية في الصومال، ومالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى وفي أماكن أخرى، بدءاً من إدارة الحدود وإصلاح قطاع الأمن إلى بناء القدرات، وإعادة الاعمار والمصالحة في مرحلة ما بعد الصراع.

وفي مالي، تساهم بعثة تدريب تابعة للاتحاد الأوروبي والبعثة المدنية للاتحاد الأوروبي في مالي بنشاط في إصلاح قطاع الأمن في البلد. وليتوانيا هي أحد المساهمين منذ أمد طويل في بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي، وتلتزم بالحفاظ على المشاركة فيها. والتعاون والتنسيق الوثيقان بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي قويان أيضا في الصومال، بما يشمل بعثة أتالانتا وغيرها، حيث تشارك ليتوانيا فيها منذ عام ٢٠١١. ومرفق السلام الأفريقي التابع للاتحاد الأوروبي يدعم، في جملة أمور، مكافحة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ضد إرهابيي حركة الشباب، وسوف يوفر التمويل لفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات ضد بوكو حرام. وبعثة الاتحاد الأوروبي في النيجر، التي أنشئت في عام ٢٠١٢، ستساعد البلد والمنطقة على التصدي للتهديدات الأمنية العابرة للحدود، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف العنيف، يوفر الحوار السياسي الرفيع المستوى والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب تبادلا في الآراء تمس الحاجة إليه، فضلا عن مبادرات لبناء القدرات في المناطق والدول المتضررة، الأمر الذي ينبغي زيادة تطويره.

وتنخرط منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي منظمة تضم ٥٧ دولة مشاركة من ثلاث قارات، في مجموعة واسعة من المسائل، بما في ذلك منع نشوب الصراعات، والوساطة، وتدابير بناء الثقة والأمن، ومكافحة التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وهي تعزز سيادة القانون، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية. فجميع هذه المجالات تتوافق مع أنشطة الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن لدى المنظمتين إمكانات كبيرة بالتأكيد تجاه قيام تعاون أوثق لم يُستغل تماما بعد. وتمتلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الكثير من القدرات في مجالي الوساطة

ومنع نشوب الصراعات، وهي تكمّل قدرات الأمم المتحدة وتواصل القيام بدور في مواجهة الصراعات التي طال أمدها في ناغورنو - كاراباخ، وترانسنيستريا، وجورجيا، فضلا عن الإسهام في تحقيق الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى.

وتحيي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذا العام الذكرى السنوية الأربعين للوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي - وهي مجموعة من الالتزامات الأساسية القائمة على مبادئ السيادة، والسلامة الإقليمية، وحرمة الحدود، وعدم استخدام القوة، وهي المبادئ التي تكمن أيضا في صلب ميثاق الأمم المتحدة. إنها ذكرى سنوية هامة ولكنها مؤثرة أيضا، في سياق خرق تلك المبادئ على نحو لا سابق له من جانب روسيا، التي ما زالت الحرب التي تشنها بالوكالة ضد أوكرانيا والضم غير الشرعي لشبه جزيرة القرم يسببان الموت والدمار.

ولبعثة الرصد الخاصة المعنية بأوكرانيا والتابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا دور هام يتعين الاضطلاع به، لأنها تمثل الهيئة الدولية الوحيدة لإصدار التقارير من أرض الواقع، وتسجيل الانتهاكات المستمرة لوقف إطلاق النار في مينسك. لقد أحرقت مركبات البعثة، ويتم التشويش باستمرار على طائراتها التي تطير من دون طيار، بينما يُمنع على مراقبيها إمكانية الوصول إلى مواقعهم، ويجري تهديدهم من قبل المسلحين غير الشرعيين الذين ما زالوا يتمتعون بالدعم العسكري والمادي من أسيادهم. وتحتاج البعثة بالتأكيد إلى زيادة الدعم والتعاون من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة كليهما وهي تواصل الاضطلاع بعملها. وعلى الرغم من الصعوبات القائمة، ينبغي استكشاف دور أكبر للأمم المتحدة في السعي لتحقيق حل دائم لهذا الصراع يكون قابلا للاستمرار.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى مجلس أوروبا، الذي وضع جردا مثيرا للإعجاب يتعلق بالمعاهدات الدولية الرامية إلى التصدي لبعض التحديات المعاصرة الأكثر إلحاحا التي تمثل المسائل الأساسية المتصلة بالسلام والأمن. والاتفاقيات ذات الصلة بالمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية، والفساد، والجريمة السيبرانية، ومنع الإرهاب، ومكافحة الاتجار بالبشر هي مجرد بضعة أمثلة بالغة الأهمية على العمل الذي نقوم به هنا في الأمم المتحدة، وأيضا في هذا المجلس. وباب تلك المعاهدات مفتوح أمام الانضمام إليها من جانب غير الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، ويمكنها أن توفر معايير وأدوات مفيدة للبلدان في أي مكان حول العالم لتعزيز الحكم، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان.

لقد خاطب الأمين العام لمجلس أوروبا في حزيران/يونيه، وللمرة الأولى، لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، متناولا المبادرات التي تهدف إلى دعم الجهود التي تبذلها الدول لتنفيذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب. واعتماد مجلس أوروبا مؤخرا للبروتوكول المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب جدير باهتمامنا فيما نواصل وضع مواجهات مشتركة لهذا التهديد الذي لم يسبق له مثيل. وهو يعتبر أيضا كمثال ممتاز للتعاون الوثيق بين المنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة، حيث أن اعتماد البروتوكول قد تم اقتراحه أصلا من جانب المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، التي شاركت بنشاط في عملية الصياغة.

ويمكن أيضا تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا في ميدان سيادة القانون، التي يكمن غيابها، إلى جانب حالة الفوضى والانتهاكات التي تلي ذلك، في جوهر الصراع أحيانا كثيرة. ولجنة فينيسيا التابعة لمجلس أوروبا تساعد البلدان في التحولات الديمقراطية والعمليات الدستورية. وأعمال اللجنة معروفة جيدا ليس داخل مجلس أوروبا فحسب، بل أيضا فيما بين شركائه في منطقة البحر الأبيض المتوسط ووسط آسيا. ولجنة فينيسيا تعمل عملا وثيقا بالفعل

مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي حول إصلاحات العدالة. ويمكن أن تستخدم خبرتها أيضا في مساعدة البلدان في الميدانين الدستوري والتشريعي، لا سيما في حالات ما بعد الصراع، حيث بناء نظام قضائي وكفالة وجود سلطة قضائية مستقلة هما أولويتان رئيسيتان في أغلب الأحيان.

إن التحديات الأمنية المعاصرة معقدة للغاية ومتعددة الأبعاد جدا بحيث يستحيل على طرف واحد أن يتصدى لها بمفرده. لذلك، من الضروري المضي قدما في الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بهدف تعزيز أوجه التكامل والتآزر الجديدة على أساس ميزاتها النسبية. وآمل أن تساهم المناقشة الجارية اليوم في تلك العملية.

السيد غاسو ماتوسيس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على حضوره، وكذلك على إسهاماته القيّمة في المناقشة الجارية اليوم. كما أود أن أشكر الرئاسة النيجيرية على تنظيم المناقشة التي تجري في هذا اليوم وعلى نهجها حيال المناقشات الثلاث التي تمت جدولتها لهذا الأسبوع بغية التصدي للتحديات الجديدة مثل فيروس إيبولا، وإيجاد حلول حاسمة للمسائل المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، وتناول الأعمال التي يتعين أن تضطلع بها المنظمات الإقليمية. فهذه ثلاث مسائل تؤثر علينا جميعا، ومن الضروري أن ينظر المجلس فيها. ونحن نشكره على ذلك.

سوف أقسم بياني إلى قسمين. أولا، أود أن أشير إلى تلك الجوانب التي ترى إسبانيا أن لها قيمة مضافة أكبر بالنسبة إلى دور المنظمات الإقليمية في مواجهة التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين. وثانيا، سوف أتناول التحديات التي تواجهها المنظمات الإقليمية لدى القيام بعملها.

أولا، فيما يتعلق بالقيمة المضافة لهذه الهيئات، سوف أعيد صياغة ما قاله الأمين العام الذي أقر بأن هذا هو وقت الشراكة في حفظ السلام. هذه حقيقة بالطبع، والمجال الرئيسي الذي سأشير إليه هو أهمية عمل المنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلام وعواقب الصراعات الحالية من حيث العنف المقترن بالهجمات العشوائية على المدنيين، ومن الناحية الإنسانية يتسبب ذلك في أزمات لاجئين، على سبيل المثال لا الحصر.

من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن تصبح هياكل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية منخرطة في حفظ السلام وبناء السلام في الدول الكائنة في منطقتها. إذ لديها معرفة أكبر بالحقائق المحلية وبوسعها أن تقدم أفضل إسهامات. وقضية أفريقيا نموذج في ذلك الصدد. إن الدور الحيوي الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي في أزمات من قبيل تلك التي الناشبة في الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى بدعم ومساعدة من الأمم المتحدة إنما هو مثال جيد جدا على ذلك.

لكن المنظمات الإقليمية ليست ذات طابع قاري فحسب، بل أيضا المنظمات دون الإقليمية التي لديها قيمة مضافة هامة. وفي حالة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، على سبيل المثال، شهدنا بالأمس في حالة جنوب السودان قدرتها على تشكيل الأجزاء الأولى من اتفاق نثق بأنها ستكون قادرة على بلورته فيما بعد. كذلك تقوم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور داعم ووقائي هام جدا فيما يتعلق بحل الأزمات المؤسسية والسياسية في غينيا - بيساو. كذلك أود أن أتطرق إلى دول جماعة شرق أفريقيا التي أيدت اتفاقات أروشا في بوروندي، وهي دول بوسعها اليوم أن تؤدي دورا هاما في المساعدة على تحقيق الاستقرار في ذلك البلد، وبطبيعة الحال، نشجعها على القيام بذلك.

ثمة مجال آخر يمكن فيه أيضا للمنظمات الإقليمية أن تُضفي قيمة مضافة هامة، أي الاهتمام بالتهديدات الجديدة، وينبغي علي هُنا أن أشير بوجه الخصوص إلى الكفاح ضد الإرهاب. ومما لا شك فيه، أن زيادة الإرهاب والتطرف مشكلة عالمية نواجهها جميعا وتتطلب منا أن نكون متحدين في الكفاح ضد

هذه الظاهرة الوحشية. إن تناول المشكلة من منظور عالمي عنصر رئيسي بيد أنه يجب علينا أن نتناولها أيضا من منظور إقليمي.

يزداد إدراك المنظمات الإقليمية لتلك الحقيقة، وهناك مثال واضح جدا على هذا تجلى في مشاركة العديد من هذه المنظمات في هذا المسعى، من قبيل الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، في الاجتماع الوزاري المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وقد انعقد ذلك الاجتماع في مدريد في ٢٨ تموز/يوليه، إلى جانب اجتماع خاص للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب الذي ترأسته سفيرة ليتوانيا. وكان ذلك مثالا واضحا جدا على مشاركة تلك المنظمات في هذا المضمار.

هناك مجالات أخرى ومخاطر أخرى جديدة تتطلب أيضا من المنظمات الإقليمية بذل الجهود. وهنا أشير إلى الكفاح ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وتخفيف حدة المخاطر البيئية والكفاح ضد الاتجار غير المشروع، بما في ذلك الاتجار بالبشر، وهو أمر نشهده كل يوم على شواطئ البحر الأبيض المتوسط.

ثمة مجال آخر يود وفدي أن يشدد عليه في هذا الصدد فيما يتصل بأهمية المنظمات الإقليمية وهو الدبلوماسية الوقائية، وبشكل أكثر تحديدا، عمل الوساطة. نحن في إسبانيا نؤمن إيمانا راسخا بقيمة الوساطة بوصفها أداة للدبلوماسية الوقائية. فالمنظمات الإقليمية لديها الكثير لكي تدلو بدلوها في هذا المجال، ولديها معرفة عميقة في الثقافة والحقائق المحلية، ولديها القدرة للتأثير على الجهات الفاعلة الإقليمية، والقدرة الكبيرة على التأثير من أجل مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك النساء، في مبادرات الوساطة.

إن أي مبادرة تعزز التدريب ومشاركة المنظمات الإقليمية في جهود الوساطة تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لنا. أود أن أضرب مثلا على هذا. في آذار/مارس، وفي إطار المبادرة الإسبانية المغربية بشأن تعزيز الوساطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، عُقدت حلقة دراسية في مدريد بشأن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الوساطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. لقد ساعدت الحلقة الدراسية على تعزيز وبلورة قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٨، الصادر في عام ٢٠١٤، بشأن الوساطة والمنظمات الإقليمية. ولم تنضم إلينا في مدريد الأمم المتحدة فحسب بل أيضا الاتحاد الأوروبي، واتحاد بلدان البحر الأبيض المتوسط، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا واتحاد المغرب العربي. تلك الأنواع من الاجتماعات سوف تتواصل، وقريبا، كما ذكرت، سوف تعقد ممثلة الأردن اجتماعا آخر في عمّان على نفس النسق.

أما وقد قلت ذلك، فلا بد لنا من أن نسلم بالعقبات القائمة أمام عمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبالعواقب التي يجب علينا العمل بصورة مشتركة للتغلب عليها. أود أن أذكر من بين هذه العقبات وبصورة مختصرة جدا الحاجة إلى ضمان واستدامة الموارد المالية وإمكانية التنبؤ بها، والحاجة إلى تعزيز بناء القدرات في الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية وضرورة تعزيز التعاون بين الهيئات الإقليمية والأمم المتحدة. مرة أخرى، الاتحاد الأفريقي مثال جيد على الجهود التي بُذلت في السنوات الأخيرة لزيادة مساهمته في صون السلم والأمن. وبوصف إسبانيا عضوا في الاتحاد الأوروبي، لا بد لي بالطبع من أن أتطرق إلى الأهمية التي تعلقها إسبانيا على تعاون الاتحاد الأوروبي مع تلك المنظمات الإقليمية.

بينما أؤيد البيان الذي سيُدلي به في وقت لاحق ممثل الاتحاد الأوروبي، أود أن أشدد على أهمية الدور الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والمنظمات الأخرى وبالتحديد، الاتحاد الأفريقي.

أود أن أختتم كلمتي بالتطرق إلى طائفة من المسائل التي يمكن للمجلس نفسه أن يتأمل وينظر فيها بوصفها وسائل لتعميق

العلاقة القائمة بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات الإقليمية. إذ أنه تعقد اجتماعات سنوية بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أو اللجنة السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي. وهذه الأنواع من الاجتماعات تمثل نقطة انطلاق طيبة جدا ويؤيدها وفدي تأييدا كاملا. هناك مسائل أخرى يمكن أن نأخذها في الحسبان، على سبيل المثال، ألا وهي البيانات التي يُدلي بها أعضاء مجلس الأمن أمام الأجهزة والهيئات الإقليمية. وقد تشرفت إسبانيا هذا العام بالمشاركة، في أربع مناسبات مختلفة، في عمل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ونعتقد أن تلك كانت خبرة إيجابية جدا لجميع المشاركين.

ويمكن لأفكار أخرى أن تنطوي على تنسيق كبير بين جداول أعمال مجلس الأمن أو رئاساته، والاجتماعات السنوية المشتركة للأمناء العامين للمنظمات الإقليمية مع الأمين العام للأمم المتحدة، ولذلك توجد مجموعة كاملة من شتى الجوانب أعتقد أن مجلس الأمن ينبغي له أن يفكر فيها ليقرر إن كان بوسعنا تفعيلها.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نود في البداية أن نشكر الرئاسة النيجرية على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة ونشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفصلة.

لقد قلنا مرارا وتكرارا أن رؤية ومساهمات المنظمات الإقليمية بالغة الأهمية ولا يُمكن الاستغناء عنها في منع نشوب الصراعات وتعزيز العمليات السلمية. لذلك لا بُد من تعزيز قدرات هذه المنظمات على العمل، والأخذ في الحسبان النُهج والاستراتيجيات الجديدة للقيام بدور مباشر أكبر في مجال السلم والأمن على الصعيد الإقليمي، انطلاقا من روح الفصل الثامن من الميثاق.

إن سلوك ومصالح الجهات الفاعلة المحلية والشبكات والتهديدات الناشئة التي تتسم بالكثافة يجب النظر فيها من منظور إقليمي ليتم بصورة ملائمة منع نشوب الأزمات التي تنشأ ومعالجتها.

إن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حزام سلام يعمل من خلال الجهود التعاونية على تعزيز التنمية المستدامة بوصفها إحدى ركائز الاستقرار والتعاون من أجل السلم، وهي رؤية موجودة في العديد من الهيئات والآليات القائمة في تلك المنطقة. وهنا نود أن نسلم بأهمية الدور الذي تقوم به منظمة الدول الأمريكية في تعزيز التعاون في المسائل الأمنية. فمنذ أكثر من عقد من الزمان، ما فتئت تلك المنظمة تعمل على توطيد دعائم مفهوم الأمن المتعدد الأبعاد بُغية التصدي للتهديدات الناشئة، بما في ذلك الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ومشكلة المخدرات العالمية، والفساد، وغسل الأموال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والاتجار بالبشر، وحيازة أسلحة الدمار الشامل من جانب مجموعات من غير الدول.

وفي الوقت نفسه، تُدرك منظمة الدول الأمريكية أنَّ الفقر المدقع وإقصاء قطاعات واسعة من السكان عن المجتمع يؤثران على الاستقرار والديمقراطية، مما يُضعف التلاحم الاجتماعي ويقوِّض أمن الدول. ويشكل نهج المنظمة مساهمة بارزة في الوسائل التي يمكن بها للمنظمات الإقليمية أن تتصدى للتهديدات الجديدة، أي بمعالجة أسبابها الجذرية وتعزيز التنمية الشاملة للجميع، بغية صون السلام والأمن الدوليين.

وإننا نقدِّر أنَّ التعاون بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية يزداد تنظيماً، بالنظر إلى الدور المحدد الذي يتعيَّن على تلك الهيئات أن تؤديه في إدارة النزاعات. وفي هذا السياق، يمكن للتفاعل بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أن يشجع بناء شراكة أكثر فعالية تشمل الأطراف العديدة، تقتضيها المفاوضات والحوار الشامل للجميع الهادفان إلى بناء السلام وتوطيده. ونحن نقدِّر أيضاً دور

عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، والتي تُجرَى في إطار ولايات الأمم المتحدة، ونؤكد أهمية أن تتمكّن من الاعتماد على تمويلٍ قابل للتنبؤ ومستدامٍ ومَرِن، إذا أُريد لها أن تكون فعالة قدر الإمكان. ويمثل ضمانُ استخدام الإجراءات ونماذج التدريب الموحَّدة في مسائل حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لتجهيز تلك البعثات ووحداتها مجالا أساسيا أيضاً يمكن للمنظمات الإقليمية أن تسهم فيه بشكل إيجابي.

وقد أظهرت التجارب الأخيرة كتجربة سيراليون كيف يمكن للأمم المتحدة، بالعمل مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، أن تسهم في توطيد العمليات السلمية، بالاستناد إلى مبادئ المُلكية الوطنية والشمول مع ضمان إشراك المجتمع المدني ومشاركة المرأة طبعاً. وفي هذا الصدد، فإن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أساسية في تنفيذ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)، ونودُّ أن نسلِّط الضوء على إعلان الاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٥ سنة تمكين المرأة والتنمية من أجل تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وتشير الخطة بالتحديد إلى دور المنظمات الإقليمية في توطيد الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون في أفريقيا، وهي مثال على الرؤية الاستراتيجية التي يقتضيها التعامل مع هذه المسألة. وأخيراً، نود أن نؤكد التزام البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بعملية استعراض السنوات الخمس الثانية لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، والتي تبيِّن كيف يمكن للتجارب الإقليمية أن تؤثر في العمليات العالمية.

ونودّ أن نختتم كلمتنا بالتأكيد مجدداً على الأولوية العليا التي توليها شيلي لإسهام النزعة الإقليمية في ضمان زيادة فعالية منظومتنا بأكملها، وخاصة من خلال فهم السياقات المحلية. ونعتقد أنه ينبغي أن يكون التعاون في صُلب ذلك النهج إذا أردنا بلوغ تعددية فاعلة حقاً.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أشكر الرئاسة النيجيرية على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة وعلى اختيارها الموضوع الذي يعالج مسائل يتعين على مجلس الأمن أن يتناولها على أساس يومي. وأودّ أيضاً الإعراب عن التقدير والشكر للأمين العام على إثراء مناقشتنا صباح اليوم عبْر حضوره الذي يشكل أيضاً وسيلة لتوجيه رسالة واضحة مفادها أنَّ المنظمات الإقليمية وعملها المشترك مع مجلس الأمن موضع أهمية لجدول أعماله بصفته أميناً عاماً. وإنني أشكر نيجيريا على المذكرة المفاهيمية المتميزة (S/2015/599، المُرفق) التي أعدَّتها لهذه المناقشة.

تعتقد أنغولا أنَّ تعزيز التعاون العالمي والقاري ودون الإقليمي أساسي لقدرة المجتمع الدولي بأسره على تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يتعين علينا تأكيد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في عدة بعثات مبتكَرة، فضلاً عن الانخراط المستمر للأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية على أساس الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، كما تجلّى في تفاعلهما ومشاوراتهما بشأن بلورة فهم مشترك للأسباب الجذرية للنزاعات. وفي هذا الصدد، يشكل إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إنجازاً تاريخياً في ذلك التعاون وتلك الشراكة.

لقد شهدنا في أفريقيا مؤخراً تجدد المحاولات لإجراء تغييرات غير دستورية في الحكومة ومخاطر أخرى تقوِّض الاستقرار الوطني ودون الإقليمي وتؤثر على حقوق الإنسان لشعوبنا وتقدُّمها ورفاهها. وقد تغيَّر مؤخراً طابع التهديدات للسلام والاستقرار في أفريقيا، مع ظهور جماعات إرهابية، ولا سيما حركة الشباب وجماعة بوكو حرام في كينيا والصومال ونيجيريا وتشاد والكاميرون. وفي هذا الصدد، نحيِّي التصدي المشترك لتهديد بوكو حرام، والمتمثل في إنشاء قوة مشتركة تعهَّد المجلس بدعمها. وأمن المنصَّات البحرية المقابلة للشاطئ وخطر القرصنة، ولا سيما في خليج غينيا، مسألة مثيرة للقلق الإقليمي والعالمي أيضاً، وتستحق الاهتمام الكامل من قبل المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن.

إنَّ إنشاء الاتحاد الأفريقي للقوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات، التي تسعى إلى تشكيل قوة منيعة للرد السريع بهدف توفير القدرة على إدارة الحالات الأمنية في أنحاء القارة والاستجابة لها، يمثل تطورا هاما. ومع أنَّ الجوانب التقنية لتلك القوة لا تزال قيد الإنجاز، فإننا نعتقد أنها ستصبح واقعاً يمثِّل مكسباً كبيراً في مكافحة التهديدات الحالية والمستقبلية للسلام والأمن في القارة، وذلك بدعم من الدول الأفريقية وشركاء أفريقيا الرئيسيين والأمم المتحدة.

ونؤكد أنَّ المسؤولية الرئيسية عن ضمان السلام والاستقرار هي مسؤولية وطنية. ونرحب بمبادرات المنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على مساهماتها في معالجة الأمن دون الإقليمي. وتدعم أنغولا الملكية الأفريقية في التصدي والمجابهة للتحديات المعاصرة للسلام والأمن الإقليميين في القارة.

ختاماً، أود أن أشكركم مجدداً، سيدتي الرئيسة، على إدراجكم في جدول أعمال مجلس الأمن هذا الموضوع الهام والحاسم للسلام والأمن في العالم حاضرا ومستقبلا.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم الهامة جداً. وأشكر أيضاً الأمين العام على إرسال إشارة واضحة جداً إلى المجلس بشأن مدى أهمية أن نتعاون بفعالية مع المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية.

إنَّ تلك العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية هي إحدى أهم المسائل الهيكلية لمجلس الأمن.

وفي أفضل حالاتهما، تعمل الأمم المتحدة والمنطقة بشراكة نحو بلوغ الأهداف المشتركة، وتسخر كل واحدة منهما الخبرة المتوفرة لدى الأخرى وتحدثان فرقا في حياة الشعوب في جميع أرجاء العالم. وحينما تنجح، نكون أقوياء للغاية؛ وحينما لا تنجح، لا يحقق أي واحد منا الهدف الذي يريد تحقيقه. ولذلك، لا غنى عن التعاون. ولا يمكن لأية هيئة بمفردها أن تتصدى للتحديات التي تواجه المجلس. فنحن بحاجة إلى توحيد جهود الهيئات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمحلية.

وأعتقد أن ذلك ينطبق في المقام الأول على أفريقيا. وللمجلس أهداف مشتركة وتحديات مشتركة مع الاتحاد الأفريقي بشأن صون السلام والأمن في جميع أنحاء القارة. وتلك التحديات المشتركة تجعل علاقتنا مع الاتحاد الأفريقي بالغة الأهمية. وفي أفضل حالاتها، تجعل تلك العلاقة حياة أشد شعوب العالم ضعفا حياة أفضل. والصومال خير مثال على تلك الشراكة المتكاملة. فما فتئت بعثة الاتحاد الأفريقي العسكرية، بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي يدعمها خبراء اللوجستيات التابعون للأمم المتحدة الذين يعملون إلى جانب بعثة سياسة خاصة للأمم المتحدة، تكمن في صميم التقدم المحرز في الصومال.

وفي الآونة الأخيرة قدم فريق مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة توصيات هامة بشأن تعزيز التقدم العسكري والسياسي المحرز في البلد. وأيد مجلس الأمن تلك الأعمال من خلال القرار ٢٢٣٢ (٢٠١٥) المتخذ في الشهر الماضي. وتجعل نتائج تلك الشراكة الوثيقة الصومال إحدى النقاط المشرقة القليلة المدرجة في جدول أعمال المجلس.

ويشكل وضع حد للقتال الدائر في جنوب السودان تحديا آخر نواجهه بشكل مشترك. ونحن جميعا قلنا إن ١٧ آب/أغسطس كان موعدا نهائيا يصعب الوفاء به للتوصل إلى اتفاق لتحقيق السلام. وإذا كانت حكومة جنوب السودان لن توقع على اتفاق الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية زائدا آخرين، حينئذ علينا جميعا أن نتخذ موقفا صارما في خطواتنا المقبلة.

فلا يمكننا أن نقف موقف المتفرج في حين يتقاتل القادة وتزداد معاناة شعوبهم بالذات.

إن المملكة المتحدة، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، ملتزمة بضمان اضطلاع أوروبا بدورها في جعل العالم مكانا أكثر أمانا وأكثر ازدهارا. وينخرط الاتحاد الأوروبي عبر الواجهة المائية للقضايا الدولية، وهو شريك رئيسي للأمم المتحدة في أفريقيا. كما ظل دوره واضحا فيما يتعلق بإيران، حيث كان أحد الميسرين الرئيسيين في المحادث التي أجرتها مؤخرا مجموعة الدول الأوروبية ٣+٣ وساعد في تحقيق نتائج كان المجلس داعما لها بشدة ومؤيدا لها بشكل واضح.

ونحن جميعا نقدم نهجا شتى نحو معالجة المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن. ونحرز أكبر تقدم حينما نسخر مزايانا النسبية، كما قال الأمين العام. فمسؤولية المجلس النهائية عن صون السلام والأمن لا تستبعد المواهب والمنظورات الهامة التي يمكن أن تقدمها المنظمات الإقليمية، ولكن من الأهمية بمكان أن تنخرط الأمم المتحدة في جميع مراحل عمليات السلام حيث المطلوب منا أن ندعمها وننفذها. ويتضمن تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) عبارات جديرة بالاهتمام عن هذا الأمر. ونتفق مع الفريق على أن صنع القرار التشاوري، ووضع استراتيجية مشتركة وتقاسم العمل تشكل عناصر رئيسية للعلاقة بين المجلس والمنظمات الإقليمية. كما نوافق على ينبغي أن تكون إقامة الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية جزءا من انخراط المجلس المبكر بشأن التحديات الناشئة. ويشكل الحوار الموضوعي بين المجلس والمنظمات الإقليمية أداة هامة، وحيثما أمكن، سيمكن التحليل المشترك والتخطيط المجلس من اعتماد ولايات أكثر وضوحا وأفضل، لا سيما حيث تنتشر البعثات الإقليمية.

ونناشد المنظمات الإقليمية استعراض إذن التخطيط الخاص بها ورصد حقوق الإنسان وهياكل الحوكمة لكي يتسنى لنا معا اتخاذ نهج دولية وإقليمية أكثر اتساقا نحو التراع. ومن الأهمية بمكان لنا أيضا أن نعمل مع المنظمات الإقليمية لتحديد أكثر السبل المستدامة لتمويل عمليات هذه المنظمات. والعامل الآخر في ذلك بالنسبة لنا جميعا هو المجتمع المدني ووسائط الإعلام والأطراف الأخرى ذات الصلة من غير الدول. وهذا العام، سمعنا روايات مؤثرة وتفصيلية في اجتماعات صيغة أريا من أشخاص يتحلون بالشجاعة الكافية لتبادل تجارهم في دار فور، وفي كوريا الشمالية وفي سوريا. فتلك الإحاطات الإعلامية تحسن فهمنا لما هو على المحك. وشهادة من هم في الميدان أمر محوري لتنبيه المجتمع الدولي إلى التوترات المتصاعدة. وينبغي أن نواصل فحص كيفية تمكننا من العمل بصورة أكثر فعالية مع تلك المجموعات بشأن التحديات التي نواجهها على الصعيد الدولي.

إن المملكة المتحدة على اقتناع بأن بوسعنا وينبغي لنا أن نقوم بالمزيد من العمل لتعميق تعاوننا مع المنظمات الإقليمية في جميع أرجاء العالم. وتتمثل مسؤوليتنا في المجلس في صون السلام والأمن الدوليين. ولن تزداد قدرتنا على الاضطلاع بتلك المسؤولية الكبيرة إلا بتعميق علاقاتنا مع المنظمات الإقليمية، ولهذا السبب نرحب ترحيبا حارا بعقد هذه المناقشة الهامة اليوم.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر نيوزيلندا أيضا نيجيريا على عقد هذه الجلسة والأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى بقائه حاضرا معنا صباح هذا اليوم. ونحن مناصرون أقوياء لدور المنظمات الإقليمية ولضرورة التعاون بين الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، والمنظمات الإقليمية.

وتتسم القيادة الأفريقية بشأن هذه المسألة بالأهمية، ولكن علينا أيضا أن نقر في البداية بأن هذه التحديات لا تقتصر حصرا على أفريقيا وبأن المسائل التي تناقش اليوم تؤثر على المنظمات

الإقليمية الأخرى في جميع أرجاء العالم. وما فتئت التجربة في منطقتنا بالذات تدل على أن بوسع المنظمات الإقليمية أن تكون فعالة بقدر كبير. فهي في أغلب الأحيان لديها الميزة النسبية التي أشار اليها الأمين العام، بسبب احتياجاتها ومصالحها العاجلة في تحقيق الاستقرار المحلي وفهمها للسياق المحلي، وعند الاقتضاء، السهولة اللوجستية للانتشار.

وكما ذكر الأمين العام صباح هذا اليوم، فإن الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام أيد بقوة دور المنظمات الإقليمية وقدم توصيات تدعو إلى التشجيع من أجل تحسين التآزر مع الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن. وشهدنا العديد من النماذج الناجحة لاستجابة المنظمات الإقليمية للأزمات الناشئة بغية منع نشوب التزاع. ومع ذلك، يلزم أن نكون صادقين. فبالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالتمويل والقدرات، التي أُبرزت بالفعل اليوم، هناك تحديات كبيرة أخرى أمام التعاون الفعال مع الانخراط الإقليمي ودون الإقليمي بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن. والنتيجة هي أنه لا تزال هناك العديد من الحالات التي يثبت فيها العمل الإقليمي أنه غير واف لمنع نشوب الأزمات أو تسويتها.

ولا يزال التعاون مع مجلس الأمن، لا سيما في حالة المنظمات الرئيسية، مثل الاتحاد الأفريقي، متسما إلى حد كبير برد الفعل ومخصصا. وكان عمليات التدخل مثل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي تمثل تحديا كبيرا، ليس فيما يتعلق بتزويدها بالموارد فحسب بل أيضا من حيث الرؤية والفهم المشترك. وأدى ذلك بقدر كبير إلى تعقيد عملية الانتقال إلى نشر عملية لمرحلة ما بعد بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي.

وأحد الأجزاء الرئيسة للمشكلة، كما نرى، هو فشل النهج المتخذ من كلا الجانبين. فلم يبذل جهد سياسي كاف في التعاون لتحقيق الشراكة الجماعية بين المجلسين. وينبغي الشروع في ذلك التعاون المنظم بين مجلس الأمن والكيانات الإقليمية بشأن وضع نهج منسقة في البداية حينما تكون الأزمات ناشئة. ويلزم أن يكون أداء المجلس ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أفضل في العمل بانسجام ليكمل كل واحد منهما الآخر وللاستفادة من المزايا النسبية لكل واحد منهما، بدءا بمنع نشوب التزاع. كما نرى أنه ينبغي أن يكون كلا الجهازين أقل اهتماما بترتيب المراحل وأن يركزا بشكل أكبر على العمل معا وبصورة متزامنة. ومرة أخرى، يقدم الفريق الرفيع المستوى توصيات مفيدة في ذلك الصدد. وفي نهاية المطاف، تقع على عاتق كلا الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مسؤوليات للاضطلاع بها. فلا يمكنهما تجنب تلك المسؤوليات بالتحجج بأنهما كانا ينظران أن يتصرف الآخرون.

وإذا أريد للتعاون أن يكلل بالنجاح في المدى الطويل، فإنه يتطلب المزيد من الترتيب المنهجي، القائم على أساس إقرار المنظمتين بالتهديدات في المنطقة والرغبة في العمل معا لمواجهة هذه التحديات. وتوجد فجوة واسعة في القدرات، ليس فيما يتعلق بالمنظمتين فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بالقدرات الوطنية لأعضاء مجلس الأمن أنفسهم على الانتشار لتعزيز التعاون الفعال. ونتيجة لذلك، لا نزال بعيدين عن نوع النهج التعاوني نحو تقييم التهديدات الإقليمية الرئيسية وتقديم الاستجابات المناسبة والتعاونية التي نسعى لها.

وفضلا عن ذلك، لا يمكننا ببساطة أن نتجاهل الوقائع المالية التي لا يمكن أن تنسى. فلا يزال توفير القدرات مسألة رئيسية للاتحاد الأفريقي ولمجلسه للسلام والأمن. فقد شكل التحول نحو اضطلاع الجهات الإقليمية الفاعلة بدور أكبر خلال العقد الماضي ضغطا حقيقيا على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بغية بناء جهاز معقد خلال فترة قصيرة من الوقت. وثمة حاجة إلى تركيز طويل الأمد ومستمر على بناء أطر إقليمية فعالة لإدارة التزاع لكي تكون المنظمات الإقليمية مجهزة بشكل كامل لتولي المهام بالنيابة عن المجتمع الدولي.

ونرى أن الأمم المتحدة تضطلع بدور واضح في تقديم المساعدة. وفعلا، من مصلحة الأمم المتحدة ذاتها أن تقدم المساعدة، لأن البديل الوحيد، كما بينت بوضوح التجارب في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، هو تولي الأمم المتحدة نفسها للمزيد من العمليات الخطرة إلى حد كبير والمكلفة ودفع الثمن كاملا.

يتعين على أولئك الذين تهمهم الاعتبارات المالية التفكير في حجم ما كانوا سيوفرونه من نفقات، لو تم تمويل تلك العمليات في إطار صيغة مبتكرة والتي كان من شأنها أن تؤدي إلى تمويل جزء من التكاليف فحسب من ميزانية الأمم المتحدة.

ونحن نرى أن مجلس الأمن لا يزال له دور مهم ينبغي أن يضطلع به. ويجب أن يواصل المجلس تقديم الدعم المؤسسي للمنظمات الإقليمية من خلال تخصيص الأمم المتحدة موارد لها، مثل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. إنهما مفيدان لبناء علاقات تعاونية قوية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وقد حققا نتائج فعالة في الميدان.

وينبغي للمجلس النظر أيضا في تحديد طرق فعالة وعملية لتحسين التفاعل بين أعضاء المجلس، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ويجب على المجلس أيضا مواجهة التحدي المتمثل في كيفية تمويل عمليات حفظ السلام الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك عن طريق تحسين كفاءة الآليات القائمة. وتمثل توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، والتي تتعلق بالتمويل القابل للتنبؤ لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بموجب ولايات صادرة عن مجلس الأمن، نقطة انطلاق مفيدة للمناقشة، كما جاء في بيان الأمين العام الذي قدمه أمام المجلس صباح اليوم.

من جانبنا، دعمت نيوزيلندا الاجتماع الاستهلالي بين الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في بداية هذا العام. ونحن نجتمع، بالاشتراك مع إسبانيا، في بداية كل شهر مع رئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لمناقشة بنود جدول الأعمال المشتركة لكلا المجلسين. وسعينا أيضا للتعرف على وجهات نظر الأطراف الفاعلة الإقليمية الرئيسية قبل وبعد اتخاذ مجلس الأمن لقرارات رئيسية. وفي رأينا، يجب أن يكون التواصل بين المجلسين في نيويورك وأديس أبابا منتظما وموضوعيا وغير رسمي، إذا أريد له أن يكون فعالا. والأهم من ذلك كله، أن يصبح جزءا من الأعمال العادية للمنظمتين. وسيكون ذلك دلالة على أن لدينا الشراكات التي أشار الأمين العام بحق إلى أن إقامتها يجب أن تكون هدفنا.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يشارك وفد بلدي أعضاء المجلس الآخرين شكر نيجيريا على عقدها مناقشة اليوم. كما نود أن نشكر وفد بلدكم، سيدتي الرئيسة، على المذكرة المفاهيمية الزاخرة بالمعلومات (S/2015/599، المرفق) التي تم توزيعها، والتي تساعد على تأطير مناقشتنا اليوم.

ونود أن نعرب أيضا عن تقديرنا للأمين العام على إحاطته الإعلامية التي استمعنا إليها باهتمام كبير، وكذلك على جهوده الدؤوبة وقيادته في مجال تعزيز وتوطيد العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جميع أنحاء العالم.

ونتشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي للأطراف الفاعلة الإقليمية الاهتمام بشكل أكبر بالتطورات في مناطقها. وماليزيا تؤيد البيانات التي سيدلى بها ممثلو فييت نام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وجمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والكويت بالنيابة عن بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

نرى أن هذه المناقشة تعقد في وقت مناسب للغاية، لا سيما بعد أن أصبحت التهديدات التي تحيط بالسلم والأمن الدوليين

أكثر تعقيدا وصعوبة، في ظل عناصر عابرة للحدود وأبعاد إقليمية أخرى متعددة الجوانب. وعلى النحو المتوخى بحق في ميثاق الأمم المتحدة، كانت الأمم المتحدة ولا تزال في طليعة الجهود الدولية والمتعددة الأطراف لمكافحة هذه التحديات الجديدة، التي تتراوح بين انتهاكات صارخة للقانون الدولي والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والأزمات الإنسانية والتدهور البيئي وانتشار الأمراض الفتاكة، وغيرها.

لكن واضعي ميثاق الأمم المتحدة كانت لديهم أيضا البصيرة ليتوقعوا بأنه ولئن كانت المنظمة والمجلس يشكلان محور هيكل السلم والأمن الدوليين، فإنهما لا يمكن أن يكونا بديلين عن الترتيبات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي ينبغي أن تقوم بهذه المهام على هذا المستوى، كما نص على ذلك الفصل الثامن من الميثاق.

وعلى مر السنين، اتخذت المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من بين منظمات أخرى، خطوات عملية، بما في ذلك عن طريق تعديل توقعاتها ووجهات نظرها لكي تلبي وتعالج بشكل أكثر فعالية الديناميات العالمية المتغيرة. وفي الوقت نفسه، اتخذ المجلس أيضا خطوات لتشجيع وتعزيز انخراطه مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك من خلال اتخاذ القرارات ذات الصلة ومن خلال عقد اجتماعات تشاورية منتظمة مشتركة مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الافريقي واللجنة السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي على سبيل المثال. وعلاوة على ذلك، أُقيمت وتعززت على مر الزمن شراكات وثيقة مع مختلف الهيئات الإقليمية في العديد من المجالات الاستراتيجية الهامة، مثل منع نشوب الصراعات والوساطة وعمليات حفظ السلام.

لقد كان التعاون والتنسيق بين المنظمات الإقليمية من أجل التعامل مع الصراعات والتحديات الأمنية مشجعين حتى الآن. ومن الأمثلة على ذلك، الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والتنسيق بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية لمواجهة التهديدات التي تطال السلم والأمن في القارة الأفريقية. وتعتقد ماليزيا أن الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمر حيوي للتصدي للتحديات الأمنية العالمية المعاصرة. وإننا نعتقد أيضا أن الشراكات المتعددة المستويات بين المجلس والمنظمات الإقليمية يمكن أن تشكل أساسا قويا لجدول أعمال الأمن العالمي في المستقبل.

ومن وجهة نظرنا داخل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تُثمن ماليزيا عاليا وتولي أهمية كبيرة للدور الذي تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع نشوب الصراعات وحلها، ونشر عمليات حفظ السلام، والبناء والتعمير في مرحلة ما بعد الصراع، وغيرها من المجالات الهامة. وتركز الرابطة من تلقاء نفسها بشكل أكبر على إيجاد بيئة مواتية لإحلال السلام من أجل ضمان تحقيق تنمية اقتصادية بدون انقطاع. وقد عززت الهيكل الإقليمي لتحقيق الاستقرار والازدهار، بما في ذلك توفير أدوات لمنع نشوب الصراعات ولتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وبناء على خبرتنا، فإننا نؤيد بذل مزيد من الجهود لتعميق التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشكل خاص والهيئات الإقليمية. وفي ضوء ما تقدم، نود أن نبرز ما يلي. إن مستوى ودرجة التعاون بين بلدان كل منطقة يختلفان اختلافا كبيرا بين المناطق، استنادا إلى الخلفية التاريخية والسياسية الفريدة لكل منطقة. وبالإضافة إلى ذلك، تتباين تطلعاتها وولاياتها وأنشطتها تباينا كبيرا. وفي هذا الصدد، نعتقد أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية سيكون أكثر جدوى عندما يُراعى هذا التنوع ويُنظر فيه كما يجب. وينبغي أن يكون أي شكل من أشكال التعاون شاملا للجميع ومرنا ومستجيبا وقابلا للتكيف، وخاصة في حالة المساعي المشتركة المعقدة على غرار حفظ السلام وبناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

وبينما يمكن للمنظمات الإقليمية أن تشكل بديلا جذابا لبعثة تابعة للأمم المتحدة تعمل فوق طاقتها، من المهم أن نضع في اعتبارنا أن الهيئات الإقليمية هي أيضا عرضة للمشاكل المماثلة التي تواجهها الأمم المتحدة. ومع الأخذ في الاعتبار الميزة التي تتمتع بها المنظمات الإقليمية فيما يخص الفهم الأفضل للصراعات في مناطقها، فقد كشفت التجربة في التعامل مع حالات مثل تلك القائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي والصومال ودارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى، من بين حالات أخرى، عن القيود المفروضة على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ومن دون الدعم المالي وبناء القدرات بشكل كاف، يمكن أن تتجاوز تطلعات المنظمات الإقليمية وتصميمها قدرتها على تحقيق نتائج، وخاصة في الأجزاء الخطيرة والصعبة من العالم. ونتيجة لذلك، يمكن لتقاسم الأعباء أن يصبح بسهولة تحويلا للأعباء فيما يعلق المجتمع الدولي آمالا غير واقعية على المنظمات الإقليمية التي لم تبن بعد قدرتها بشكل كامل.

ونحن نعتقد بقوة أنه رغم إحراز تقدم كبير في مجال تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، هناك المزيد مما يمكن القيام به. ونأمل أن تولد مناقشة اليوم المزيد من الأفكار والاستراتيجيات لتعميق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وكذلك بين الهيئات الإقليمية وتوسيعه وتحسينه، بهدف تعزيز قدرة المجتمع الدولي على المواجهة الفعالة للتهديدات الجديدة والقديمة للسلم والأمن الدوليين.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكر الوفد النيجيري على عقد هذه الجلسة بشأن المنظمات الإقليمية والتحديات المعاصرة للأمن العالمي. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية.

إن تشاد تؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

إن تزايد عدد الصراعات الداخلية واشتدادها وظهور تهديدات خطيرة جديدة – بما في ذلك الإرهاب، وانتشار الأسلحة، والقرصنة في البحار، والنشاط الإجرامي المنظم عبر الوطني، والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر، والنزعة الانفصالية، والصراعات على السلطة، وتدهور البيئة، والأوبئة – أمور تجعل من اتخاذ إجراء إقليمي منسق واتباع نهج شامل أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى للتصدي لتلك التحديات المتعددة. وتتطلب الطبيعة العابرة للحدود لمعظم التحديات الأمنية في أفريقيا، فضلا عن شح الإمكانات المتوفرة لفرادى الدول، تعزيز المنظمات الإقليمية التي هي الكيانات الوحيدة القادرة على توفير مواجهات فعالة لانعدام الأمن بأشكاله الكثيرة وضروبه المتعددة عبر العالم.

وفي هذا الصدد، اعتمد الاتحاد الأفريقي هيكلا للسلام والأمن، وأقام تعاوناً مثالياً مع الأمم المتحدة التي يعترف ميثاقها في فصله الثامن بدورها في منع النزاعات وحلها وتسويتها سلميا. ومن ثم، لم يقم الاتحاد الأفريقي بنشر عمليات حفظ السلام المصرح بها من قبل مجلس الأمن فحسب، ولكنه اضطلع كذلك بأنشطته الخاصة في مجال منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات، بما في ذلك في بوروندي والسودان والصومال ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، إلى ما هنالك.

والأمم المتحدة، على الرغم من خبرتها وإمكانياتها الكبيرة، فهي وحدها لا يمكنها أن تكون في كل مكان وفي كل الأوقات للتصدي للتحديات المتعددة في مجالي السلام والأمن. لهذا السبب، في أفريقيا حيث تنتشر أكثر من ٦٢,٥ في المائة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونسبة ٨٧ في المائة من الجنود، فإن الاتحاد الافريقي شريك استراتيجي رئيسي يستحق أن يحظى بالدعم حتى يضطلع بمسؤولياته في مجال السلام والأمن في القارة. وفي مالي وأفريقيا الوسطى، سمح التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عبر الجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بالانتشار السريع للقوات الأفريقية. ونحن نرحب بهذا التعاون وبالدعم من الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي عن طريق البرنامج العشري لبناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية والدعم السياسي عبر مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وتؤيد تشاد تعزيز التعاون بين المنظمتين، وتكرر دعمها للموقف الأفريقي المشترك بشأن استعراض الأمم المتحدة لعمليات السلام.

وتتطور العلاقات بين المنظمتين على نحو إيجابي، غير أنها لم تبلغ بعد درجة التعاون الاستراتيجي الذي نرجوه. ونحن نشجع الأمم المتحدة على إيلاء الأولوية لحل المسألة الملحة المتمثلة في تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن. ويجب أن تعتمد المنظمتان تدابير محددة لجعل تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام بتكليف من الأمم المتحدة أكثر مرونة ودواما وإمكانية للتنبؤ بها، على نحو ما أوصى به الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، الذي نشيد بعمله الجيد والجاد. ونأمل أن تحظى جميع التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الفريق رفيع المستوى باهتمام المجلس. وعلى الرغم من افتقار عمليات حفظ السلام والأمن إلى الموارد التي يمكن الاعتماد عليها، مما يعوق إلى حد كبير قدرتها على الاضطلاع بها في القارة، فإن للاتحاد الأفريقي مزايا نسبية، مثل القرب الجغرافي، والشرعية، وفهم الأسباب الجذرية للصراع، والقدرة على التدخل السريع في حال حدوث أزمة ما، مثلما أشار إلى ذلك العديد من المتكلمين اليوم.

ونظراً للبعد عبر الوطني وحتى عبر القاري للتحديات الأمنية المعاصرة، فإن تطوير القدرة على الرد السريع من جانب الاتحاد الأفريقي – بما في ذلك القوة الاحتياطية الأفريقية – التي ينبغي أن تكون ثلاثة من ألويتها الإقليمية الخمسة جاهزة للعمل بحلول نهاية عام ٢٠١٥– وتفعيل القوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات، يمكنها أن توفر لمجلس الأمن الوسائل اللازمة للعمل السريع بمجرد نشوء أزمة ما.

وترحب تشاد بالتعاون بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وهما الشريكان الوثيقان للأمم المتحدة في مجال حفظ السلام في أفريقيا. وتستضيف القارة تسع بعثات مدنية وعمليات عسكرية تابعة للاتحاد الأوروبي. فهي التي تمول بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال مرفق السلام الأفريقي، وهي نموذج للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وإنها تساهم أيضا في نشر عمليات الاتحاد الأفريقي في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. وترحب تشاد بجهود الاتحاد الأوروبي، وتشدد على أهمية التعاون الثلاثي فيما بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في التصدي للتحديات المشتركة للأمن والسلام في القارة.

إن تعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أمر بالغ الأهمية لأن هذه المنظمات يمكنها أن توفر مزايا وقدرات مفيدة لتعزيز السلام والأنشطة الأخرى المتصلة بإدارة الصراعات. وفي السياق الأفريقي، فإن أهمية المجتمع المدني، لا سيما النساء والشباب، قد تجلت في قرار الاتحاد الأفريقي بجعل عام ٢٠١٥ عاما لتمكين المرأة وتنميتها بهدف تحقيق خطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣. ومن المستصوب تعزيز قدرة المجتمع المدني في أفريقيا، وتشجيع مشاركته في حل المسائل المرتبطة بالسلام والأمن.

وفي الختام، نلاحظ أن معظم التحديات الأمنية في أفريقيا والعالم لا تعرف الحدود وتتطلب من الدول والمنظمات الإقليمية أن تبذل المزيد من الجهود المشتركة للقضاء على مثل هذه التهديدات. فلا يمكن لأي منظمة، بما في ذلك الأمم المتحدة، أو لأي إقليم التصدي على نحو منفرد للتحديات العديدة المتعلقة بالأمن الجماعي. ولا يمكن التصدي للتحديات العديدة

التي تواجه السلم والأمن في القارة إلاّ من خلال قيام شراكة متينة وموثوق بها وقابلة للبقاء بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، استناداً إلى تقسيم العمل، ومع مراعاة المزايا النسبية بدعم قوي من الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، اكتسب الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية ودون الإقليمية قدرات مؤسسية وتشغيلية للقيام بدوره الكامل، شريطة أن توفر له الأمم المتحدة دعماً مالياً كبيراً.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة الهامة. كما نود أن نتوجه بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

في حين أصبحت طبيعة التهديدات للأمن العالمي أكثر تعقيدا وصعوبة على مدى تاريخ الأمم المتحدة الذي يمتد إلى ٧٠ سنة، فإن الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية غدت بحق أمرا لا غنى عنه. ولقد أحرزنا تقدما كبيرا في تعزيز هذه الشراكات، ويجب أن نلتزم جماعياً بالاستمرار في القيام بذلك. وسيكون لبعض ذلك الجهد أن يعالج ظاهرتين تزدادان صلة بالعلاقة المتطورة بين المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية والأمم المتحدة: تداخل المسؤوليات وعدم المساواة، وضرورة تحسين الدعم المقدم من المجتمع الدولي بغية توطيد أعمال المنظمات الإقليمية.

لقد تم إنشاء برنامج في الولايات المتحدة قبل حوالى ٥٠ عاما، يعرف باسم أفرقة مراقبة الأحياء السكنية. فكرته بسيطة. الجيران يراقبون إذا حدث شيء يثير المخاوف، ولديهم مصلحة في كفالة أمن مجتمعاتهم وجيرانهم. ومن الواضح الآن أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية هي أكثر بكثير من أفرقة مراقبة أحياء النظام الدولي، غير أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، كونها متجاورة، يمكنها بصورة فريدة معرفة الأسباب الجذرية بمزيد من الدقة، وتحديد الحلول قبل المنظمات البعيدة. وعندما تعمل المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية، فإنها تفعل ذلك إدراكاً منها للفائدة التي تعود عليها من كونها جارة. فهي تجلب معها قدرة فريدة على إدراك الخبرات والثقافات المحلية والطابع المعقد للتحديات التي تواجهها. وبما أنها متجاورة، فهي عادة أقدر على رصد المشاكل وعلى التصدي لها.

ولكن صنع السلام وحفظ السلام ليسا شيئاً يشغل بال الجيران وحدهم ولا ينبغي أن يكون كذلك أبداً. وفي واقع الأمر، فإن منظومة الأمم المتحدة، وحفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة خصوصاً، ينطلق من فكرة مؤداها أنه في بعض الأحيان يكون من هم أبعد مجالاً عن التحديات عميقة الجذور – أي الغرباء، وهم أفضل حتى من الجيران – في وضع فريد يمكنهم من الانخراط بشكل محايد وفعال في حماية الناس المعرضين للخطر من جيرانهم. ولذلك، فإن ميثاق الأمم المتحدة يتوخى إقامة شراكة قوية بين الأقرب إلى الصراع والأمم المتحدة ذاتها. فكلا الدورين أساسي.

ولأن مسؤوليات المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية والأمم المتحدة التكاملية والمتداخلة، أحياناً، تشهد تطوراً، يبدو أن هناك ازدواجية متزايدة في العمليات السياسية وعمليات حفظ السلام. فالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تضطلع بدور متزايد الأهمية في تيسير العمليات السياسية، إن لم يكن في إدارتها، لحل النزاعات والتوصل إلى اتفاقات سلام، حتى عندما يكون مجلس الأمن قد نشر عملية لحفظ السلام وكلفها بمسؤولية حماية المدنيين من الوقوع ضحية ذلك النزاع. وازدواجية المسؤوليات تلك أحياناً ما تنطوي على فوائد هامة، ولكن قد يكون لها ثمن أيضاً. ففي حين يجلب الجيران الألفة والملكية، فقد يجلبوا أيضا مصالح مستقلة. ولكي تكون شراكاتنا فعالة، لا بد أن نتقاسم المسؤولية والمساءلة حتى وإن قسمنا عملنا على أساس المزايا النسبية.

في جنوب السودان، وفي حين نشر مجلس الأمن أكثر من ٠٠٠ ١٢ جندي في إطار بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، استعان المجلس بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لقيادة جهود الوساطة. ونظراً للفشل الذريع للطرفين في التوصل إلى اتفاق بالأمس، فإن دعم العملية السياسية الإقليمية الآن يجب أن يعني استعداد مجلس الأمن لاتخاذ الإجراءات الضرورية، وتعبئة مواردنا الجماعية، وبالتالي زيادة الضغط على من يتسببون في إحباط السلام. ولا بد لنا من المضي قدماً في الجهود الرامية إلى إخضاع مرتكبي الفظائع للمساءلة.

وفي إطار التزامنا بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على دعم بعثات حفظ السلام، ستشارك الولايات المتحدة في استضافة مؤتمر قمة يعقد في الأمم المتحدة في خريف هذا العام لتأمين التزامات جديدة ومزيد من الدعم الدولي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومع ذلك، لا بد لنا أيضاً أن نتأكد من أن القوى الإقليمية لديها ما يلزم من الدعم والتدريب والمعدات للقيام بعملها البالغ الأهمية. وحيثما يأذن مجلس الأمن لمنظمة إقليمية، كالاتحاد الأفريقي، باتخاذ إجراءات حاسمة صوناً للسلم والأمن الدوليين، لا بد لنا من التأكد من أن البعثة الإقليمية لديها الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها على نحو فعال.

ولكن، مثلما يحتاج مجلس الأمن إلى أن يظل مشاركاً عندما تضطلع أطراف فاعلة إقليمية بالعمليات السياسية، لا بد له من الاحتفاظ بالمساءلة والرقابة عندما يأذن لمنظمات إقليمية أو دون إقليمية بالقيام بعمليات للسلام. ونحتاج للتأكد، بصورة خاصة، من أن جميع العمليات المنفذة تحت سلطة مجلس الأمن تعمل بنفس الاحترام لحقوق الإنسان وعدم التسامح مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين مطلقاً.

إن فرص وضع العلاقة بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة في مكانها الصحيح لا يمكن أن تكون أفضل مما هي عليه الآن. ونحن كجيران قريبين من النزاع أو غرباء بعيدين عنه، يتعين على كل منا بذل المزيد من الجهد للعمل بشكل تعاوني وفعال لدعم شركائنا في العمل الهام من أجل تعزيز السلام.

السيد راميريز كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تتقدم جمهورية فنزويلا البوليفارية بالشكر لنيجيريا على عقد هذه المناقشة المواضيعية الهامة، وتعرب عن تقديرها للأمين العام على إحاطته الإعلامية. وإلى جانب ذلك، فإننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز.

الورقة المفاهيمية التي قامت الرئاسة النيجيرية بتعميمها (S/2015/599، المرفق) تشير عن حق إلى أن نهاية الحرب الباردة أدت إلى تعزيز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وإعطائها حيزاً سياسياً وأهمية أكبر على الصعيد الدولي. وتؤمن فنزويلا بقوة أن عالم الأقطاب والمراكز المتعددة الناشئة يبشر على نحو إيجابي للغاية بالنسبة لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي هذه العملية، يكتسي التعاون المستدام بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أهمية بالغة لتحقيق التخلي النهائي عن نهج الإجراءات الأحادية في الشؤون الدولية. وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد على ضرورة العمل من أجل عالم أكثر توازناً يكون للمنظمات الإقليمية فيه دوراً مهماً في ضمان السلم والأمن. لذلك، تدعو فنزويلا إلى توسيع المنظمات الإقليمية وتعزيزها، فضلاً عن زيادة التفاعل والعلاقات فيما بينها، لأنها هي الوكالات الطبيعية لمنع نشوب النزاعات التي تهدد السلام العالمي وتسويتها.

والمنظمات الإقليمية كيانات للعمل السابق والتكميلي في جهود الأمم المتحدة لصون السلم والأمن، مع التركيز بشكل خاص على قدراتها الوقائية. وفي إطار تحقيقها لتلك المهام، ينبغي للمنظمات الإقليمية أن تبدي الاحترام الكامل لجميع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، بما في ذلك الاحترام التام لسيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي

وتقرير المصير للشعوب. ولا يمكن للمنظمات الإقليمية أن تكون نصيراً للحرب.

وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، شهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تغييراً عميقاً في هياكلها ومؤسساتها السياسية والاجتماعية مع ظهور توجه تدريجي واضح صوب عالم متعدد الأقطاب ومتعدد المراكز، مستوحى من الرئيس هوغو شافيز والزعماء الإقليميين العظام الآخرين، ومنهم القائد فيدل كاسترو روز والرؤساء نيستور كيرشنر وإيفو موراليس أيما ورافائيل كوريا ودانييل أورتيغا سافيدرا ولولا دا سيلفا وديلما روسيف وميشيل باشيليت جيريا، وغيرهم. فقد أنشأت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هيكلاً سياسياً إقليمياً جديداً يستجيب لمصالح بلدان المنطقة أكثر من استجابته لمصالح أي قوى أخرى، مخلفاً وراءه المنظمات الإقليمية التي أخضعت تلك المصالح لخدمة مصالح واحتياجات خارجية، بدلاً من تمثيل مصالح أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وهكذا، فقد شهدت تلك السنوات الخمس عشرة الماضية ظهور التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية (ألبا)، وتحالف دول الكاريبي وفنزويلا (بتروكاريبي)، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وتجمع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسوق المشتركة للجنوب، التي توسعت وأعيد تنشيطها. وتمثل تلك القطيعة مع الماضي إعادة تأكيد لمبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاستقلال السياسي، وتحديد مصالح دول المنطقة وأولوياتها. وتستند عمليات التكامل السياسي تلك إلى ضرورة الاحترام والمنفعة المتبادلين في صون السلام مع العدالة الاجتماعية.

واتحاد أمم أمريكا الجنوبية مبني على العزم المشترك لجميع بلدان المنطقة دون الإقليمية. وقد أثبت قدرته على التصرف بسرعة وبشكل حاسم لمنع أي إفساد للنظام الدستوري، كما حدث في بوليفيا ضد الرئيس إيفو موراليس أيما في عام ٢٠٠٨ وضد الرئيس رافاييل كوريا في إكوادور في عام ٢٠١٠، عندما وقفت البلدان الأعضاء في ذلك المنتدى مؤيدة لسلامة النظام الدستوري والديمقراطي في هاتين الدولتين الشقيقتين، ورافضة لمزاعم المتمردين الانفصاليين. ولدى الاتحاد الآن بروتوكول ديمقراطي، جرى توقيعه في عام ٢٠١٠، ويقضي بفرض عقوبات دبلوماسية وسياسية واقتصادية في حالة انهيار النظام الديمقراطي في منطقة أمريكا الجنوبية.

وعلاوة على ذلك، فقد انطلق التحالف البوليفاري لشعوب القارة الأمريكية (ألبا) من مبادرة لرئيس فنزويلا، هوغو شافيز، لتعزيز حق تقرير المصير للشعوب وسيادة الدول المناهضة لسياسات الاستعمار الجديد التي تمارسها قوى أجنبية، والمراعاة الدائمة لمصالح الفئات الأشد فقراً والأكثر استبعاداً. وهذا التحالف لا يمثل آلية دون إقليمية للدفاع.

هو منظمة تراعي التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجه شعوب المنطقة. وتلتزم بمكافحة الفقر وعدم المساواة وتدرك أوجه التفاوت بين البلدان الغنية وتلك المتوسطة الدخل وأقل البلدان نموا. وهي تركز على التكامل بين الاقتصادات، وليس على المنافسة الشرهة والشرسة. فالتعاون والاحترام دعامتان للسلام.

وأكبر مثال على التزام التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية فيما يتعلق بتنمية شعوب المنطقة هو إطلاق مبادرة النفط الكاريبي في عام ٢٠٠٥. والمبادرة، التي تهدف إلى تعزيز أمن الطاقة في أمريكا الوسطى والكاريبي، تعود بالنفع على أكثر من ١٧ بلدا. وهي نموذج للتعاون يقوم على أساس التكامل في مجال الطاقة ويستند إلى مبادئ التضامن والمعاملة الخاصة ولكن التفضيلية في المنطقة. ويجري هذا التعاون في إطار الاحترام الكامل لاتفاقات الجماعة الكاريبية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوصفها أمثلة بارزة للتعاون بين بلدان الجنوب في محيط بلداننا.

وتمثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مثالا لتعددية الأطراف وللوحدة في ظل التنوع بين أعضائها. وسمحت تلك الجوانب للجماعة بإحراز تقدم ثابت في وضع سياسات مشتركة في مجالات حساسة مثل التنمية المستدامة وتغير المناخ ونزع السلاح النووي والاتجار غير المشروع بالمخدرات ورفض الحظر المفروض على كوبا ورفض الجزاءات ضد فنزويلا وتقديم الدعم لعملية إنهاء الاستعمار في جزر مالفيناس وبورتوريكو، من بين أمور أخرى. وفي سياق القيام بذلك، تؤكد الجماعة التزامها القوي بالسلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي في ظل التضامن والشراكة وتعزيز حقوق الإنسان. ومن خلال الجماعة، فإننا لا نوطد فحسب حلم المحرر سيمون بوليفار المتمثل في توحيد أمريكا، ولكننا نعيد التأكيد على المبادئ التاريخية لأمريكا اللاتينية في مجال القانون الدولي فيما يتعلق بتقرير المصير وحرمة الأراضي وعدم التدخل، وهي مبادئ مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولا تزال منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي تواجه تحديات كبيرة، ولكن قوة مؤسساها والتزام زعمائها وشعوبها بالمضي قدما على طريق التكامل العادل والمستقل والقائم على التضامن هما أفضل أداة متاحة لها. وفي هذا السياق، تبرز أمريكا اللاتينية والكاريبي باعتبارها منطقة تلتزم التزاما واضحا بالسلام، وهي منطقة شهدت خلال العقدين الماضيين تقدما لا يمكن دحضه في مجال السلام والأمن. وفي هذا الصدد، فإن بلداننا مجتمعة تسجل أقل معدل للإنفاق العسكري على نطاق العالم. ونحن نؤيد بقوة الأهداف المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونشكل جزءا من أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة ذات كثافة سكانية عالية، والتي أنشئت في عام ١٩٦٧ بموجب معاهدة تلاتيلولكو. ونعرب أيضا عن دعمنا للمبادئ الواردة في إعلان أمريكا الجنوبية منطقة سلام، على نحو ما دعا إليه اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وكذلك الإعلان بشأن منطقة سلام الذي اعتمدته الجماعة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

وهذه التجربة، القائمة على احترام السيادة ورفض التدخل والالتزام غير المحدود بالسلام والأمن والقانون الدولي، تسهم في تعزيز تعاوننا مع المنظمات الإقليمية الأخرى في أفريقيا والشرق الأوسط، من بين أمور أخرى.

وأخيرا، نود أن نشدد على أهمية التعاون بين مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وذلك في المقام الأول لدعم المناطق التي تعاني من الإرهاب والعنف والحرب. وربما تكون تجربتنا في الجنوب باعتبارنا منطقة سلام مفيدة للبلدان الشقيقة الأخرى في جميع أنحاء العالم.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم المناقشة المفيدة اليوم حول العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. إن تعقد الأزمات الراهنة يتطلب بشكل متزايد العمل المتضافر من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ضمن الإطار المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة الفصل الثامن. وفي هذا الصدد، أود أن أبدي ثلاث ملاحظات.

أولا، تقوم المنظمات الإقليمية بدور أساسي ومتزايد في إدارة الأزمات. وتمثل معارفها المحلية المحددة والشبكات التي تقيمها سندا مفيدا في فهم النزاعات. وقربها الجغرافي يتيح سرعة النشر. ويمكن أن تسهم العلاقة الخاصة التي تربطها بالدول التي تمر بأزمات في تدعيم الحالات الهشة.

وتشجع فرنسا المشاركة الكبيرة بالفعل للمنظمات الإقليمية في منع نشوب النزاعات، وكذلك في مجالي حفظ السلام وبناء السلام. واليوم، تضطلع المنظمات الأفريقية التي من المقرر إدماج جهودها في منظومة السلم والأمن الأفريقية

بالمزيد والمزيد من المسؤوليات. وهي تنشر المزيد من العمليات لمواجهة الأزمات. وإلى جانب المشاركة العسكرية، فقد زاد أيضا دورها السياسي في الوساطة والدعم. ومن المؤكد أن هذا الأمر يشكل تطورا هاما.

وتتمثل الملاحظة الثانية لي في أن هذه التعبئة للمنظمات الإقليمية تكون أكثر فعالية إذا تمت بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة، مثل المنظمات الإقليمية الأخرى والدول والمجتمع المدني، وأولا وقبل كل شيء، الأمم المتحدة. وهناك مثالان يؤكدان على ذلك: تعزيز العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وزيادة التعاون بين المنظمات الأفريقية والاتحاد الأوروبي. وترحب فرنسا بتعزيز الصلات بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من خلال إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٠، وإنشاء مكتبين للاتصال في نيويورك وأديس أبابا، وإضفاء الطابع المؤسسي على التبادلات السنوية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ومن ثم، فإن المنظمات الإقليمية مدعوة أيضا إلى العمل معا ودعم كل منها الآخر. وكما ذكر سفير تشاد في وقت سابق، فإن الاتحاد الأوروبي يمول عددا من عمليات حفظ السلام – مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فضلا عن عناصر شتى لمنظومة السلم والأمن الأفريقية، بما في ذلك القوة الاحتياطية الأفريقية والنظام القاري للإنذار المبكر. وحتى الآن، فقد تم الوفاء بالكامل تقريبا بالتزام الاتحاد الأوروبي بالمساهمة بنحو ٤٥٠ مليون يورو لدعم تنفيذ مرفق السلام الأفريقي من أجل أفريقيا للفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦.

وإلى جانب الدعم المالي، يقدم الاتحاد الأوروبي أيضا المساعدة المدنية والعسكرية – وذلك في ليبيا والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال ومالي. ويبين الالتزام في مالي، على سبيل المثال، نطاق الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، ألا وهي: في إطار بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات لمنطقة الساحل ومالي، فضلا عن بعثته العسكرية. وبهذه الطريقة، فإن الاتحاد الأوروبي يساعد حكومة مالي في إصلاح وإعادة تشكيل قواتها الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية ببناء القدرات البحرية الإقليمية في القرن الأفريقي تقدم المساعدة إلى العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك حماية الحدود البرية والبحرية من أجل مكافحة القرصنة البحرية.

وبالنسبة لملاحظتي الثالثة، في سياق زيادة مشاركة المنظمات الإقليمية، فإن فرنسا تؤيد توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وكذلك توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام. وبخصوص العمليات الأفريقية في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، فقد أبرز الأمين العام التكامل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. والانتقال من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ومن بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، لهو دلالة على المزايا النسبية لنموذجي التدخل هذين، وذلك فيما يتعلق بالاتحاد الأفريقي من ناحية، متمثلا في النشر السريع لقوات مسلحة قادرة على شن عمليات هجومية، ومن ناحية أخرى، فيما يتعلق بالأمم المتحدة، متمثلا في إنشاء قوة لحفظ السلام مُجهزة لتنفيذ عملية طويلة الأمد بولاية مختلفة.

وبخصوص الاستعراض الاستراتيجي لعمليات حفظ السلام، فقد أكد مثالا مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى ضرورة أن تستثمر الأمم المتحدة بصورة كاملة في مرحلة وضع السياسات والاستراتيجيات لتحديد إطار كلي لإدارة الأزمات على نحو منسق من منظور الاعتبارات السياسية

والأمنية على السواء. ولا بد من إنشاء ذلك الإطار بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين، وذلك من أجل تيسير تنفيذ معايير الأمم المتحدة وتدريب الوحدات الإقليمية والتمكين من زيادة الوعي بقضايا حقوق الإنسان.

أخيراً، تبقى استدامة العمليات العسكرية واستمراريتها المالية مصدر قلق كبير. واليوم، يعتمد الاتحاد الأفريقي اعتماداً كبيراً على التبرعات الخارجية لتمويل عملياته. وسيكون من الملائم للمنظمات الأفريقية - كما أعربت عن عزمها القيام بذلك - الاضطلاع دائماً بمسؤولية متزايدة عن العبء المالي لعملياتها. وفرنسا تبقى جاهزة لمواصلة جهودها وتعاونها مع الأمم المتحدة وجميع المنظمات الإقليمية على هذا المنوال.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة نيجيريا. أولاً، أود أن أضمَّ صوتي إلى أولئك الذين أعربوا عن تقديرهم للأمين العام على إحاطته الإعلامية الواضحة جداً، إذ أعتقد أنَّه لخص جوهر مداولاتنا اليوم.

إننا نعلم أنَّ التحديات المعاصرة للأمن العالمي تتزايد في التعقيد والقسوة على السواء. والمخاطر - مثل الأيديولوجيات المتطرفة والإرهاب والنقل والانتشار غير المشروعَين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والكوارث الإنسانية والاتجار بالبشر والمخاطر البيئية والاتجار بالمخدرات والاستخدام الإجرامي للتكنولوجيا الإلكترونية والأوبئة العالمية - تمثل عوامل أساسية شكلت بعمق صورة الأمن الدولي في الزمن المعاصر. وتتسم تحديات الأمن العالمي اليوم بطابع عبْر وطني وهي غالباً تتجاوز قدرة أيِّ بلد بمفرده على حلها. لذا، نحتاج إلى تعاون وعمل جماعيين. ومع أنَّ المسؤولية عن صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، فإنَّ الأطراف الإقليمية تتشارك وتخفِّف عبء المجلس وتضفي قدرا إضافيا من المشروعية على التعددية. والجهود الإقليمية تعزز فرص الشمول وتوافق الآراء في التصدي لتحديات السلام والأمن العالميين.

وقد كان واضعو ميثاق الأمم المتحدة متبصِّرين جداً في استشراف عالَم تعمل فيه معاً الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لمنع نشوب الأزمات وإدارتها وحلِّها. وعلى مرِّ السنين، أثمرت حالات عديدة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية - ولا سيما في مجالات حفظ السلام ومنع نشوب النزاعات - مكاسب هامة. ونعتقد أنَّ تلك المكاسب تبشر بالكثير بالنسبة للمستقبل. وفي عالَم اليوم، يتَّسم الأمن الدولي بطابع إقليمي ومؤسسي متميز. وقد تجلَّى ذلك في الدعوة إلى اللجوء بصورة أكبر إلى الفصل الثامن من الميثاق، وهو ما أشار إليه عدد من زملائي - لإقامة منظومة لامركزية لإدارة الأمن العالمي تقودها الأمم المتحدة.

لقد بات واضحاً على مرِّ السنين أنَّ المنظمات الإقليمية هي غالباً أول المستجيبين لحالات النزاع. ويتردد صدى هذه النقطة على نحو أكثر تأثيراً في أفريقيا، حيث أظهرت المنظمات دون الإقليمية باستمرار التزاماً ملحوظاً بالسلام والأمن الإقليميين عبْر نشر حفظة السلام في ساحات النزاع. ونوه عدة متكلمين ممَّن تكلموا قبلي صباح اليوم بأنَّ لدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فهماً أعمق لحساسيات ومشاعر الأطراف الفاعلة في حالات النزاع، ولِقيَم ومعايير مجتمعاتها ولديناميات النزاعات المحلية، فضلاً عن الأسباب الجذرية لها. وهذه المكوِّنات أساسية لصياغة استراتيجية وساطة يمكن لأطراف النزاع أن تقرها وتوافق على تنفيذها بسهولة أكبر.

وفي غرب أفريقيا، على سبيل المثال، حققت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إنجازات تاريخية في صون السلام والأمن - ولا سيما في معالجة النزاعات في ليبريا وسيراليون وغينيا - بيساو، بين بلدان أخرى. وهذا يؤكد نجاح إطار تلك المنظمة لإدارة النزاعات.

وهناك حالات أخرى أثبتت فيها المنظمات الإقليمية باستمرار قدرتها على العمل لصالح السلام والأمن الإقليميين.

فالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق أفريقيا تثابر على جهودها الدؤوبة لحل النزاعات، وخاصة في جنوب السودان. وجماعة شرق أفريقيا تؤدي دوراً نشيطاً وبنّاءً في بوروندي. والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تقدّم مساهمات كبرى لاستقرار الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أظهر اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي قيادة متميزة – كما سمعنا في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7502) – في مكافحة تفشّي وباء فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا مؤخراً.

وإنشاء بدان حوض بحيرة تشاد وجمهورية بنن لفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات – بهدف محاربة جماعة بوكو حرام الإرهابية – يعطي دليلاً قاطعاً على الإمكانات المتاحة للترتيبات الإقليمية – ليس للتصدي بجرأة لتلك الجماعة فحسب، بل للمضي قدُماً في قضية السلام والأمن بشكل خاص أيضاً. والنجاحات التي حققتها فرقة العمل حتى الآن تُثبت سلامة النهج الإقليمي للتعامل مع خطر الإرهاب.

ومن الواضح اليوم أنَّ إضفاء الطابع الإقليمي على الأمن العالمي يكتسب سريعاً زخماً ملحوظاً. وفي رأينا أنه يتجاوز مجرد الاستجابة الأولية لحالات الأزمات والفهم للشعوب ولبيئة النزاع وتفاصيله الدقيقة. إن الأمر يتعلق في الحقيقة بجميع هذه الأشياء وأكثر. فالمنظمات الإقليمية – بالنظر إلى التواصل الجغرافي للدول المكوِّنة لها – صاحبة مصلحة حيوية في نجاح جهود السلام ضمن مناطق نفوذها، والعكس صحيح.

وفي عصرنا هذا، تتحمل الدول الإقليمية عبء عمليات التشريد الأولى. وهي تتحمل عبء انعدام الأمن الغذائي واستخدام الجنود الأطفال والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال والتداعيات الأخرى للنزاعات العنيفة. ومع أنه قد تكون لدى تلك الدول قيود على المستوى الوطني – من منظور قدراتها ومواردها للتصدي لتلك التحديات – فإن عضويتها في المنظمات الإقليمية تتيح لها التصرف بالتضافر مع دول أخرى بغية تخفيف آثار تلك التحديات.

ومع تسليطنا الضوء على دور المنظمات الإقليمية في مجابهة التحديات المعاصرة للأمن العالمي، من المهم ألاَّ نُغفل مساهمات المنظمات غير الحكومية. وأعتقد أنَّ عدداً من زملائي قد ذكر هذه المسألة صباح اليوم، وهي جديرة بالتكرار. فأعمال الدعوة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية – على صعيد السلام والأمن – وبخاصة في أفريقيا، موثَّقة بشكل جيد. فقد نفَّذت تلك المنظمات، ولا تزال، تدخلات مباشرة في الأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ الأخرى. وهي تساعد في حشد الموارد لمعالجة المسائل المتعلقة بالنزاعات. وكانت مساهمات مجموعة الإغاثة الإنسانية المستقلة، أطباء بلا حدود، أساسية في احتواء تفشّي وباء فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا مؤخراً، ودحره في نهاية المطاف. وكل ذلك يثبت أهمية المنظمات غير الحكومية في الهيكل الناشئ، ليس في أفريقيا فحسب، بل في مناطق نزاع أخرى في العالم أيضاً. لذا، سيكون من المفيد للقارة إذا اتخذت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية من المنظمات غير الحكومية شركاء بارزين وأساسيين في التصدي للتحديات الأمنية المعاصرة، وعززت تعاونها معها بناءً على ذلك.

ويتمثل بُعد هامّ أساسي لدور المنظمات الإقليمية في التصدي للتحديات الأمنية العالمية في طريقة وأسلوب تعاونها مع الأمم المتحدة.

كما استمعنا هذا الصباح فقد عملت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مع الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن في أرجاء عديدة من القارة. وتوجد عدة أمثلة على إمكانيات التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية. فقد تعاونت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك في نشر قوات حفظ السلام في أثيوبيا وأريتيريا بعد أن توسطت منظمة

الوحدة الأفريقية في التوصل إلى اتفاق طُلب إلى الأمم المتحدة تنفيذه. لقد كانت منظمة الوحدة الأفريقية الوسيط الرئيسي في وقت مبكر في إثيوبيا وإريتريا والصحراء الغربية ورواندا. إن الأمم المتحدة ذاتها أكملت تلك الوساطة بنشرها قوات لحفظ السلام في الميدان. وفي إطار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، تعمل حاليا الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معا من أجل استقرار الحالة في دارفور. كذلك تقوم الأمم المتحدة بتقديم مساهمات كبيرة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. إن جميع تلك الأعمال المشتركة وجميع تلك الأعمال المتضافرة ونتائجها الإيجابية تظهر قيمة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية في صون السلم والأمن الدوليين.

من الجوهري أيضا ضمان تسخير وتعبئة جميع المزايا المقارنة بشكل كامل لكل منطقة سعيا لإحلال السلام. وفي ذلك الصدد، فإن التعاون الثلاثي الذي أشار إليه زملائي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي قد تجلى بوضوح في البرنامج المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لدعم الاتحاد الأوروبي في إصلاح القطاع الأمني. ذلك مثال على التعاون الشديد بين المناطق الأقاليمية الذي يؤدي إلى نتائج ملموسة وينطوي على إمكانية تحقيق المزيد من النتائج.

بالنظر إلى تزايد الفجوة بين الطلب على انخراط الأمم المتحدة في تدبر حالات النزاع، من جهة، وقدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بفعالية، من الجهة الأخرى، أصبحت المنظمات الإقليمية لازمة حتى على قدر أكبر بوصفها عوامل ممكِنَة لإحلال السلم. لذلك نعتقد أنه ينبغي إيلاء قدر أكبر من الاعتبار لتوسيع وتعزيز النُهج الإقليمية في سبيل إحلال السلم والأمن الدوليين. فالنُهج الإقليمية، من حيث الجوهر، تمثل جسرا هاما جدا بين البعدين الدولي والعالمي للنزاع. إنه جسر يتعين علينا جميعا الاستمرار في بنائه، بغض النظر عما سينطوي عليه ذلك من تحدٍ في بعض الأحيان. أعتقد أن مناقشة اليوم ليست نداء للقيام بالمزيد من العمل، بل أنها مطلب ملح للإسراع في التعاون الإقليمي والدولي في عالمٍ تستبد به الصراعات والأزمات الإنسانية والأمراض.

الآن أستأنف مهامي بوصفي رئيسة للمجلس.

أود أن أذكِر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على أربع دقائق لتمكين المجلس من تصريف عمله بسرعة. أما الوفود التي لديها بيانات طويلة، فيرجى منها توزيع نصوص بياناتها خطيا وأن تدلي بنصوص مقتضبة عندما تتكلم في المجلس. أود أيضا أن أناشد المتكلمين الإدلاء ببياناتهم بسرعة معقولة جدا ليتسنى توفير ترجمة فورية دقيقة.

أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد بيشنوي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكرك يا سيادة الرئيسة على تنظيم مناقشة اليوم بشأن المنظمات الإقليمية والتحديات المعاصرة التي يواجهها الأمن العالمي. كذلك نشكر وفدك على المذكرة المفاهيمية المفيدة التي أعدها (S/2015/599، المرفق). ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة.

تؤيد الهند دور المنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. بيد أن الدور الذي تضطلع به هذه المنظمات ينبغي أن يكون متماشيا مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. ولا بد من أن تُحترم احتراما كاملا مبادئ السيادة الوطنية والاستقلال السياسي ووحدة الدول وسلامة أراضيها. أعتقد أيضا أن حل المنازعات بالوسائل السلمية ينبغي أن يحتل الأولوية الأولى لدى مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية على حد سواء. يُبرز التقرير الأخير للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) أن حفظ السلام لا يُمكن أن يكون بديلا للحلول السياسية. إن كفاح المنظمات الإقليمية

لتدبر أمر التراعات بالأدوات العسكرية لا يخدم أي غرض عندما لا تكون العمليات السياسية جارية أو لم تنتهِ بعد.

يشير الفصل الثامن من الميثاق إلى الترتيبات والوكالات الإقليمية. لذلك هناك متطلب واضح للمجاورة الجغرافية، أو الامتداد الجغرافي. ومن المهم ملاحظة أن الفصل الثامن لا يتوخى أي دور لمنظمات تشكل على أساس آخر، سواء على أساس اللغة، أو الدين أو المصادفة التاريخية. فأي تفسير متحرر مفرط من حيث المصطلحات ينتهك الميثاق وسيؤدي إلى نتائج عكسية أيضا.

نود أيضا أن نحذر بأنه ولئن كانت المنظمات الإقليمية بوسعها أحيانا أن تؤدي دورا مجديا في مساعدة الأمم المتحدة، فلا يمكن إنكار سيادة الأمم المتحدة ذاتها. وفي معرض الكلام عن أفريقيا، لا تستطيع الأمم المتحدة أن تفك ارتباطها بتلك القارة بإعطاء صكوك فرعية لعمليات حفظ السلام بموجب ترتيبات إقليمية. لا بد لنا من أن يساورنا شعور بالقلق إذا ما تم التشكيك بتراهة حفظة السلام. ولكن إضفاء الطابع الإقليمي ودون الإقليمي على حفظ السلام إمكانية لا يمكن استبعادها. أما في الحالات التي لا تعتمد فيها الأمم المتحدة على المنظمات الإقليمية في حفظ السلام، فمن المهم إجراء مشاورات كاملة قبل الدخول في أي ترتيبات. ذلك يعني أنه ينبغي دعوة البلدان المساهمة بقوات إلى المشاركة في قرارات مجلس الأمن وفقا للمادة ٤٤ من ميثاق الأمم المتحدة. هذا لازم للولايات حتى تكون منطقية وكذلك للحصول على التعاون الكامل من الذين سيضطلعون بصورة حقيقية بالتنفيذ على أرض الواقع.

نود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نسترعي الانتباه إلى أن الميثاق يتضمن نصوصا واضحة بالنسبة للمجلس ليظل مطلعا اطلاعا كاملا على الإجراءات المتخذة بموجب ترتيبات إقليمية لصون السلم والأمن الدوليين. ومهما يكن من أمر، لا يجري تقاسم هذه المعلومات مع العضوية الأوسع للأمم المتحدة. ونرجو الأخذ بعين الاعتبار إدراج تلك المعلومات في التقارير السنوية لمجلس الأمن.

في الختام، نود أيضا أن نسترعي الانتباه إلى أن ثلثي عمل المجلس على الأقل يتعلق بأفريقيا. غير أنه لا يوجد تمثيل لتلك القارة في العضوية الدائمة للمجلس. إن ذلك الخلل يقوض بشدة شرعية قرارات المجلس. وحتى يأتي الوقت الذي يتم فيه رفع ذلك الإجحاف التاريخي، ستظل قرارات المجلس تفتقر إلى القوة الكاملة. وفي رأينا أن الذكرى السبعين للمنظمة توفر أفضل لحظة مواتية لسد تلك الفجوة الكبيرة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر يا سيادة الرئيسة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. لقد أصغيت إلى بيانكم باهتمام شديد. وأشكر أيضاً الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

إن المجتمع الدولي يرى اليوم المنظمات الإقليميات تؤدي دورا هاما في ضمان السلم والأمن الدوليين. كان ذلك متوقعا حقا عندما صيغ ميثاق الأمم المتحدة، كما يتجلى في الفصل الثامن منه المتعلق بالترتيبات الإقليمية.

وردا على الاقتراح الوارد في المذكرة المفاهيمية المفيدة للغاية (S/2015/599) التي وزعتموها سابقا، سيدي الرئيسة، أود أن أركز اليوم على منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي تنتمي إليها اليابان. وأود أولا أن أعرض الأدوار التي اضطلعت بها الأطر الإقليمية في ضمان السلام والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وبعد ذلك أتبادل مع المجلس رأينا بشأن كيفية زيادة النهوض بأدوار هذه الأطر.

وفي شرق آسيا، ما فتئ المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا يعمل بوصفه إطارا وزاريا مرتكزا حول

الاتحاد لمعالجة المسائل السياسية والأمنية لأكثر من ٢٠ عاما. وتتمثل مهمة المنتدى الإقليمي للرابطة في تعزيز بناء الثقة في المنطقة. وتحقيقا لتلك الغاية، لا يوفر المنتدى مكانا للمناقشات الصريحة فيما بين الوزراء فحسب، بل يضم أيضا نطاقا واسعا للمسائل الصعبة مثل الإغاثة في حالات الكوارث والأمن البحري ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية، فضلا عن منع الانتشار ونزع السلاح. وأشعر بالاعتزاز إذ أشير إلى أن اليابان أسهمت بفعالية في أنشطة المنتدى الإقليمي للرابطة، على سبيل المثال، عن طريق توليها الرئاسة المشتركة لعدد من الاجتماعات التي عقدها المنتدى بين الدورات والمناسبات الرسمية وتنظيمها لهذه الاجتماعات والمناسبات.

إن مؤتمر قمة شرق آسيا مثال هام آخر. فقد ظل المؤتمر، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٥، يوفر محفلا فريدا لقادة ١٨ بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لكي يجتمعوا ويناقشوا المسائل ذات المصلحة والاهتمام المشترك، بما في ذلك التحديات السياسية والأمنية، من وجهة نظر استراتيجية.

كما يشكل منتدى جزر المحيط الهادئ نموذجا آخر لإطار إقليمي على مستوى القمة في منطقة المحيط الهادئ. فهو يهدف إلى تعزيز التعاون فيما بين ١٦ دولة عضوا في نطاق واسع من المجالات، بما في ذلك التحديات السياسية والأمنية. ومنذ عام ١٩٩٧، استضاف رئيس وزراء اليابان اجتماع قادة جزر منطقة المحيط الهادئ مع الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ البالغ عددها ١٦ دولة، الذي هدف إلى تحقيق استقرار منطقة المحيط الهادئ وازدهارها.

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يجري بالتالي وضع عدد من الأطر الإقليمية بطريقة متعددة المستويات وتعكس التنوع السياسي والاقتصادي والثقافي للمنطقة. ونحن على اقتناع بأن إنشاء المزيد من هذه الأطر أمر ضروري لضمان السلام والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومن هذا المنطلق تدعو اليابان إلى زيادة تعزيز دور مؤتمر قمة شرق آسيا في الميدان السياسي والأمني، وتطويره باعتباره محفلا رئيسيا للمنطقة.

وأخيرا، أود أن أشير إلى الدور التكميلي الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة والأطر الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وأرى أنه، من أجل تحديد أكثر الهيئات المناسبة للتصدي لتحديات معنية، من الأهمية بمكان فحص طابع كل تحد على على حدة. وفي بعض الأحيان قد تكون المشاركة المباشرة للأمم المتحدة مناسبة بصورة أكبر، وهو ما حصل في حالة كمبوديا في تسعينيات القرن الماضي. وأحيانا تكون الأطر الإقليمية أكثر فعالية في معالجة المسائل على نطاق المنطقة، كما هو الحال فيما يتعلق بمكافحة أعمال القرصنة والنهب المسلح المرتكبة ضد السفن. وتمثل الجهود الرامية إلى كفالة منع الانتشار النووي في شرق آسيا مثالا هاما على أهمية اتخاذ نهج مزدوج، على مستوى الأمم المتحدة والمستوى الإقليمي على السواء.

ولن تتوانى اليابان في سعيها لتعزيز الأطر المتعددة الأطراف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتطوير علاقات أوثق مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، بغية تحقيق المزيد من الاستقرار والسلام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد بجالرستيدت (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي: أيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج وبلدي بالذات، السويد.

وأود أولا، وعلى غرار ما فعله العديد من المتكلمين الآخرين هنا اليوم، أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن دور المنظمات الإقليمية في

التصدي للتحديات المعاصرة للأمن العالمي. ويستدعي الطابع المعقد للتهديدات الأمنية العالمية وزيادة عدد النزعات داخل الدول اتخاذ نهج إقليمي أكبر نحو منع نشوب النزاع وبناء السلام. ولذلك ترحب بلدان الشمال الأوروبي بإتاحة هذه الفرصة القيمة لمناقشة أهمية إقامة شراكات أقوى مع المنظمات الإقليمية وبالتالي بناء هيكل عالمي وإقليمي أكثر قدرة على الصمود من أجل صون السلام والأمن الدوليين.

ومن خلال ميثاق الأمم المتحدة، التزمنا بالعمل معا لتحقيق السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتقع هذه المسؤولية المشتركة على عاتق شبكة للحوكمة العالمية، تشكل فيها جانبا أساسيا الشراكات الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. في الوقت الحالي تزداد أهمية تلك الشراكات، ليس أقله في وجه تهديدات جديدة مع المزيد من الأخطار عبر الحدود الناجمة عن الجريمة العابرة للحدود الوطنية؛ والاتجار غير المشروع بالبشر، والأسلحة والمخدرات غير المشروعة؛ والجماعات الإرهابية والمتطرفة الجيدة التسليح.

ودعت بلدان الشمال الأوروبي باستمرار إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وبالتالي يمثل تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تطورا هاما. والمثال الجيد الآخر هو العمل الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي في الحالات الصعبة للغاية لتقييد إمكانية الوصول الإنساني بشأن مسائل تتراوح من منع نشوب النزاع ومكافحة الإرهاب إلى حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والتنمية المستدامة. وهناك العديد من الأمثلة الجيدة الأخرى أيضا.

ومن أجل بناء شراكات أقوى، يلزمنا وجود رؤية استراتيجية واضحة. ولذلك نشيد بعمليات الاستعراض الثلاث بشأن حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة؛ وبشأن عمليات السلام؛ وبشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن النساء والسلام والأمن؛ وبشأن هيكل بناء السلام. ونشيد على وجه الخصوص بكون التقرير عن عمليات السلام يبرز ضرورة تحسين التعاون مع المنظمات الإقليمية، ونؤيد بكل صدق الرأي الذي مفاده أنه تقوم حاجة ملحة إلى إيجاد آليات لضمان التمويل الثابت والمستدام للترتيبات الإقليمية لحفظ السلام التي تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة وفصله الثامن.

إن بعثات دعم السلام وتوطيد السلام بقيادة أفريقية تعمل اليوم في ظل أصعب الظروف. ويلزم بناء قدرات أفضل وتوفير عوامل التمكين وتدريب الموظفين من أجل تحسين حماية حفظة السلام وضمان قدراتهم على حماية المدنيين المعرضين للأذى. وبعبارات أخرى، وتكرارا لما قاله رئيس الولايات المتحدة أوباما في أديس أبابا الشهر الماضي قبل مؤتمر قمة حفظ السلام المعقود في أيلول/سبتمبر، فإننا بحاجة إلى إقامة شراكة جديدة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يمكنها أن تقدم الدعم الموثوق لعمليات السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى أن نضع نصب أعيننا أن التعاون يكون أكثر فالية حينما يسترشد بمبادئ تقاسم الأعباء والتكامل. ويجب أن تقام الشراكات استنادا إلى فهم مشترك لما يمكن أن تقوم به كل منظمة في أية حالة معينة وإلى تقييم واقعي للمزايا النسبية لكل منظمة ولولايتها.

وانخرطت بلدان الشمال الأوروبي في دعم قدرات الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، بما في ذلك تعزيز قدرات الوساطة لهذه المنظمات. وتتاح لهذا الانخراط فرصة أفضل لتحقيق قيمة مضافة بإنشاء نظام لتوفير موارد ثابته لصنع السلام وحفظ السلام الإقليميين.

إن بلدان الشمال الأوروبي في دعمها للسلام والأمن في أفريقيا وفي أماكن أخرى تركز إلى حد كبير على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعدم الاستقرار والضعف. ويسير

المنع الفعال لنشوب التراع جنبا إلى جنب مع بناء السلام المستدام، مما يولي تركيزا على ضرورة التعاون الاستراتيجي وإنشاء نظام قوي للعمل المبكر على الصعيد المحلي فضلا عن الصعيد الإقليمي. ونشيد بكون ذلك التعاون يجري بالفعل في الوقت الحالي من خلال المشاورات المشتركة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وأيضا بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.

ويمكن للجنة الأمم المتحدة أيضا لبناء السلام زيادة إسهامها من خلال عقد مشاورات منتظمة مع الهيئات الإقليمية لمناقشة مسألتي الإنذار المبكر والتحليل المشترك للتراعات. ويمكن للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية، بل ويجب عليها، القيام بما هو أفضل في مجال منع نشوب الصراعات. لقد تعلمت جميع الأطراف الفاعلة بعض الدروس الصعبة خلال السنوات الأخيرة، وذلك في جملة أمور، في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وبوروندي. وأحيانا يجب على كل من الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الإقليمية التحرك بشكل أسرع.

كما نود أن نؤكد أهمية الشمول والمشاركة الكاملين والنشطين للمرأة في منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها، وكذلك في الجهود والتعاون في مرحلة ما بعد الصراع. وتجربة بلدان الشمال الأوروبي تشير إلى أن المشاركة الحقيقية للمرأة في جميع جوانب عملية السلام أساس لا غنى عنه لتحقيق السلام الوطيد والتنمية المستدامة. وجرى التأكيد على هذا الترابط أيضا في أهداف التنمية المستدامة الجديدة وأغراضها في مجال التنمية السلمية.

وتشكل الملكية المحلية شرطا مسبقا لتحقيق الشرعية والفعالية في جهود صنع السلام، وكذلك لمواجهة التحديات الأخرى، وهو أمر ذكرتنا به بقوة الإحاطة الإعلامية المتعلقة بوباء الإيبولا التي عُقدت هنا في مجلس الأمن في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7502). ويمكنني أن أؤكد للمجلس أن بلدان الشمال الأوروبي ستظل مؤيدة لإقامة شراكات أقوى مع المنظمات الإقليمية، ونحن نتطلع إلى متابعة الاستعراضات الثلاثة لعمليات الأمم المتحدة لصنع السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ويستكوت (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان، البلدان المرشحة للانضمام إليه، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه للانضمام، البوسنة والهرسك؛ وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أود أولا أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على أخذ المبادرة لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع مهم، وعلى المذكرة المفاهيمية الممتازة (S/2015/599، المرفق) وعلى تسليط الضوء على عمل الاتحاد الأوروبي في مجال بناء السلام ومنع نشوب التراعات والوساطة.

لقد تغيرت خلال السنوات الأخيرة البيئة الأمنية على الصعيدين العالمي والأوروبي بشكل كبير. وتؤثر الصراعات والتهديدات وعدم الاستقرار في منطقة الجوار المباشر والأوسع نطاقا للاتحاد الأوروبي، جنبا إلى جنب مع التحديات الأمنية الطويلة الأمد والناشئة في العراق وليبيا ومنطقة الساحل وسورية وأوكرانيا، على أمن أوروبا، وكذلك على السلم والأمن الدوليين، وتمثل تحديا مشتركا لقيمنا ومبادئنا الأساسية. وقد أوجزت الممثلة السامية هذه البيئة العالمية المتغيرة في تقريرها الذي قدمته إلى المجلس الأوروبي خلال شهر حزيران/يونيه، والذي أطلق العمل في وضع استراتيجية عالمية للاتحاد الأوروبي بشأن السياسة الخارجية والأمنية. وخلال شهر أيار/مايو، دفع

ذلك وزراء الخارجية والدفاع الأوروبيين للدعوة إلى بناء أوروبا أقوى واتباع سياسة أمنية ودفاعية مشتركة أكثر فعالية.

ومن بين التحديات العديدة التي تجابهنا، ثمة حاجة خاصة إلى معالجة تحدي الإرهاب والمقاتلين الأجانب والأمن البحري والجريمة المنظمة، بما في ذلك تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. ويُضاف ذلك إلى التحديات الناجمة عن الهجرة غير النظامية وتغير المناخ وأمن الطاقة وأمن الفضاء الإلكتروني وأمن الفضاء الخارجي. ومن أجل التصدي لتلك التحديات، يضطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالمزيد من المسؤوليات كأطراف ضامنة للأمن على المستوى الدولي وعلى وجه الخصوص في بلدان الجوار، من أجل تعزيز أمننا ودورنا الاستراتيجي في العالم وللاستجابة لتلك التحديات، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي.

إن استجابتنا تركز على اتباع نهج شامل لمنع نشوب الصراعات وإدارتها، وذلك باستخدام سياستنا الأمنية والدفاعية المشتركة والسياسات والأدوات الأخرى للاتحاد الأوروبي. وعلى وجه الخصوص، يشكل منع نشوب الصراعات والانتكاس إلى الصراع، وفقا للقانون الدولي، هدفا رئيسيا لعملنا الخارجي، وذلك بالتعاون مع الشركاء العالميين والإقليميين والوطنيين والمحليين.

ومنذ اعتماد ما يسمى برنامج غوتنبرغ في عام ٢٠٠١، وضع الاتحاد الأوروبي نظاما للإنذار المبكر وعزز قدراته الخاصة بالوساطة والحوار وأنشأ فريقا لدعم الوساطة. وقد أرسينا في هذا المجال تعاونا وثيقا مع المنظمات الإقليمية والدولية. واستضفنا مؤخرا اجتماعا في بروكسل بشأن الدبلوماسية الوقائية والوساطة بمشاركة خبراء من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وساعد هذا النهج الاتحاد الأوروبي على تسهيل إبرام اتفاقين حاسمين، وذلك بين بلغراد وبريشتينا في عام ٢٠١٣، وفي الشهر الماضي بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي ٣+٣ وإيران بخصوص خطة العمل المشتركة الشاملة والتي تسهم في التوصل إلى حل سلمي شامل طويل الأمد للمسألة النووية الإيرانية. إن خطة العمل تقوي أيضا نظام عدم الانتشار النووي ككل، وستخضع لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وسيظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بالتعددية الفعالة. وهذا الالتزام مكرس في معاهدتنا التأسيسية، التي تنص على أن الاتحاد الأوروبي ”سيسهم في تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة [و] في التقيد الصارم ... بالقانون الدولي، بما في ذلك احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة“. وبالتالي، فإننا نعمل بشكل وثيق على نحو خاص مع الأمم المتحدة التي تحتل مكانتها في صميم النظام المتعدد الأطراف.

وقد أكدت الجمعية العامة نفسها في عام ٢٠١١ العلاقة الخاصة التي تربط الاتحاد الأوروبي بالأمم المتحدة من خلال قرارها ٦٥/٢٧٦، الذي اعترف بالشراكة القائمة بين الاتحاد الأوروبي والمنظمة. وتندرج هذه الشراكة، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق السلام والأمن، في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي يعترف صراحة بضرورة إنشاء ترتيبات إقليمية ويشجعها. وقد استند الأمين العام إلى ذلك مؤخرا في إعداد تقريره عن الشراكة من أجل السلام والشراكة في مجال حفظ السلام (S/2015/229)، والذي نرحب به ونؤيده تماما.

ونحن، بوصفنا منظمة إقليمية فريدة في الواقع، نتعاون بشكل وثيق مع الأمم المتحدة على الصعيد الاستراتيجي من خلال اللجنة التوجيهية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والحوار الرفيع المستوى بشأن إدارة الأزمات، وكذلك من خلال الآليات التشاورية المشتركة وترتيبات التعاون العملي الميداني في أماكن مثل جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي والصومال. ومن أجل تعزيز ذلك بشكل أكبر، فإننا نرحب بالتحديد المشترك مؤخرا للمجالات ذات الأولوية لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد

الاوروبي، والذي يؤكد من بين أمور أخرى، أهمية إسهامات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وينخرط الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة حاليا في استعراضات استراتيجية حاسمة من أجل مواجهة التحديات على نحو أكثر فعالية. ونرحب بالتقريرين الصادرين عن الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) وفريق الخبراء الاستشاري بشأن استعراض كل منهما لعمليات حفظ السلام وهيكل بناء السلام، واللذين يعبران بشكل جيد عن إسهام الاتحاد الأوروبي. ونتطلع بصفة خاصة إلى استعراض القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ويشكل ضمان متابعة هذه التقارير عن طريق اتخاذ خطوات ملموسة أمرا حاسما.

وبالمثل، يشكل تحسين التعاون والتنسيق بين المنظمات الإقليمية أولوية بالنسبة لنا. وفي هذا السياق، يسعدنا ما أشرتم إليه أنتم، سيدتي الرئيسة، في ما يتعلق بالشراكات التي أقمناها، لا سيما مع الاتحاد الأفريقي وكذلك مع المنظمات الأفريقية دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

وخلال مؤتمر القمة الأخير للاتحاد الأوروبي وأفريقيا، الذي عقد في بروكسل العام الماضي، دعم الاتحاد الأوروبي بقوة التطلعات الأفريقية والالتزام بضمان تحقيق السلام والأمن والاستقرار في القارة في إطار منظومة السلم والأمن الأفريقية. ومن أجل تحسين القدرة الأفريقية على التعامل مع الأزمات، فقد التزمنا بتفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية المتعددة الأبعاد والاعتراف بالقوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات، كأداة انتقالية مكملة للقوة الاحتياطية الأفريقية، وبالتالي تعزيز قدرة الاتحاد الافريقي على المواجهة السريعة للأزمات وتعزيز نظام إنذاره القاري المبكر. وإحراز تقدم بشأن ذلك هو موضع ترحيب، وثمة قيمة كبيرة لتوثيق التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومنظماته الإقليمية.

وفي هذا الصدد، نثمّن بصورة خاصة الدور الإيجابي الذي اضطلع به الاتحاد الأفريقي في أزمة بوروندي مؤخرا، مذكّرا على نحو واضح جدا بمبادئ الميثاق الأفريقي حول الديمقراطية والحكم الرشيد.

ولقد أيدنا عمليات السلام نفسها بقيادة الاتحاد الأفريقي في عدد من السبل. ففي السنوات العشر منذ عام ٢٠٠٤، قدّم الاتحاد الأوروبي ١,٤ بلايون يورو لعمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من خلال مرفق السلام في أفريقيا. ويسعدني أن أعلن أننا وافقنا مؤخرا على زيادة الأموال المقدمة إلى هذا المرفق من ٧٥٠ مليون يورو إلى ٩٠٠ مليون يورو لفترة السنوات الثلاث المقبلة، بغية مواجهة الأزمات المتزايدة. وسوف يتيح لنا ذلك ليس مواصلة دعمنا فحسب للجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وآلية الرصد والتحقق بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في جنوب السودان، بل أيضا توفير التمويل لفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة بوكو حرام، وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو.

ولكن الحل الطويل الأجل يكمن في تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي نفسه وتمويل جميع هذه الأنشطة. ونحن نقدم دعما إضافيا من خلال الصندوق الأوروبي للتنمية، وأداة تحقيق الاستقرار، بغرض بناء الاستدامة الأفريقية لأجل طويل. ونشر الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ذلك، بعثات الأمن المشترك والسياسة الدفاعية في مالي، والنيجر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل تعزيز قدرة العمليات الأمنية المحلية على وجه التحديد لمجابهة التحديات التي تواجهها. وهذه تشمل إصلاح قطاع الأمن،

وإدارة الحدود، وبناء السلام، وإعادة الإعمار والمصالحة بعد انتهاء الصراع، وهو ما ندعمه من خلال توفير المشورة والإرشاد والتدريب. وحيث توجد تحديات للأمن الإقليمي، مثل القرصنة، والاتجار، والإرهاب، اعتمدنا نهجا استراتيجيا إقليميا لمنطقة الساحل وخليج غينيا والقرن الأفريقي. مرة أخرى، هذه النهج مبنية بقوة شديدة على التعاون الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل مواجهة التحديات.

والاتحاد الأوروبي ليس ناشطا في أفريقيا وحدها. فلقد أقمنا شراكات مع المنظمات الإقليمية الأخرى. وفي وقت سابق من هذا الشهر، سافرت فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية، إلى ماليزيا للمشاركة في المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، والمشاركة في رئاسة المؤتمر الوزاري بين الاتحاد الأوروبي وآسيان. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن تقديرنا لماليزيا للتكرم باستضافة هذين الاجتماعين الهامين.

وكذلك يتعاون الاتحاد الأوروبي تعاونا وثيقا مع منظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا. وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي دول مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، وهناك ٢٢ من الدول الأعضاء تنتمي إلى منظمة حلف شمال الأطلسي. ويتعاون الاتحاد الأوروبي تعاونا وثيقا مع منظمة حلف شمال الأطلسي، استراتيجيا وتشغيليا على حد سواء في إدارة الأزمات، على سبيل المثال قبالة القرن الأفريقي وفي غرب البلقان. وفي الآونة الأخيرة، ينصب محور الشراكة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الصراع في أوكرانيا، حيث أن دور منظمة الأمن والتعاون هو دور محوري ويحظى بالدعم الكامل من الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك عن طريق الدعم المالي والمادي الكبير المقدّم من الاتحاد الأوروبي إلى بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون بشأن أوكرانيا. بيد أن نطاق شراكتنا أوسع بكثير ويغطي مسائل هامة مثل مراقبة الانتخابات، وتحديد الأسلحة، والعديد من أوجه الوجود الميداني لمنظمة الأمن والتعاون في جميع أنحاء المنطقة الأوروبية بنطاقها الأوسع. ونحن نعتبر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنبر المركزي والشامل للحوار وبناء الثقة إبان الأزمة الراهنة في الأمن الأوروبي. ومن المهم أيضا التعاون مع مجلس أوروبا في سياق الصراع الأوكراني، بغية التركيز على تقديم الدعم للإصلاح الدستوري والقضائي.

ونحن نواجه الآن حالة مأساوية بصورة خاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، على حدود الاتحاد الأوروبي نفسه، الأمر الذي يوضح جيدا العديد من المواضيع المطروحة اليوم. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي منذ ١٧ نيسان/أبريل، وهو التاريخ الذي قتل فيه أكثر من ٨٠٠ مهاجر في حادثة مأساوية واحدة، خطة شاملة لاتخاذ إجراءات ملموسة في سبيل مجابهة التحديات التي تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط. والتصدي للهجرة يشكل مصلحة مشتركة لجميع البلدان المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط، في منطقة الساحل وفي شرق أفريقيا. فالمشكلة ليست مجرد مشكلة إنسانية، ولكنها أيضا مشكلة سياسية وأمنية لدولنا الأعضاء وللجوار بنطاقه الأوسع، وهي تنطوي بالتالي على بذل جهود مشتركة مع شركائنا في الاتحاد الأفريقي، وعملية الرباط، وعملية الخرطوم، ومع جامعة الدول العربية.

والوضع الحالي في منطقة البحر الأبيض المتوسط مثال على كيفية مشاركة الجريمة المنظمة الدولية في تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، وكيفية أن يكون باستطاعة ذلك زعزعة الاستقرار في منطقة بأسرها وتعريض الحقوق الأساسية لآلاف المهاجرين وأرواحهم للخطر. وبغية التصدي لهذا التهديد، قرر الاتحاد الأوروبي إطلاق عملية بحرية أخرى في حزيران/يونيه هي القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى عمليات تريتون وبوسيدون البحرية التي تقوم بها فرونتكس، وأوكل إليها ولاية تعطيل الأعمال

التجارية القائمة على شبكات التهريب والاتجار. وهي تشارك بالفعل في جمع المعلومات والاستخبارات حول تلك الشبكات. وحالما يوفر المجلس التصريح المطلوب، فهو سيمكّن العملية من تعطيل نشاط المهربين والمتجرين، في إطار الاحترام الكامل للقانون الدولي وولاية مجلس الأمن. وسيجري ذلك أيضا بالتعاون الوثيق مع السلطات الليبية، بغية التأكد من عدم تأثر أسباب الرزق المشروعة لليبيين. وكما سنكفل الحماية الكاملة لحقوق اللاجئين والمهاجرين، ويسعدنا أن نتعاون تعاونا وثيقا مع الأمم المتحدة في هذا الصدد، لا سيما مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

وهناك العديد من المهاجرين الذين يخاطرون بحياتهم من أجل السفر عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا، مدفوعين في كثير من الأحيان باليأس أو الفقر أو الصراع أو انتهاكات حقوق الإنسان، مما يعني أننا بحاجة أيضا إلى التعاون مع بلدان المنشأ والمرور العابر، وبذل المزيد من الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة. وسوف نفعل ذلك بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية المعنية. وفي ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، سنعقد مؤتمرا مع الشركاء الأفارقة في فاليتا لبناء رؤيتنا المشتركة والاتفاق على العمل المشترك بشأن الهجرة، بغرض التصدي لهذا التحدي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومن المتوخى أيضا عقد اجتماع رفيع المستوى حول منطقة البلقان الغربية.

علاوة على ذلك، يدعم الاتحاد الأوروبي تعزيز أطر التعاون الإقليمي، مثل عمليتي الرباط والخرطوم، ويوفر مزيدا من الدعم لإدارة الحدود عبر أفريقيا، وعلى نطاق أوسع، بما في ذلك عن طريق البعثات المشتركة للأمن والسياسة الدفاعية، مثل تلك التي تعمل في النيجر. ويدعم الاتحاد الأوروبي أيضا تنمية قدرات إدارة الهجرة والعودة، بما في ذلك على المستوى الإقليمي في غرب أفريقيا. ولكن قبل كل شيء، نحن نريد أن ننظر في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، ودعم الجهود المحلية حيث أمكن من أجل التصدي للصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في بلدان المنشأ، كي لا يشعر الناس بأنهم مجبرون على الفرار من بلدانهم.

أخيرا، سيدتي الرئيسة، أشكركم جزيل الشكر على وقتكم وعلى إتاحة الفرصة للإسهام في هذه المناقشة من منظور الاتحاد الأوروبي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أيبيار.

السيد أيبيار (تكلم بالإنكليزية): في البداية، سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي أن أشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة لمجلس الأمن، التي تأتي في وقت يتزايد فيه الوعي بالدور الحاسم للمنظمات الإقليمية في الاستجابة لديناميات التغير في طبيعة الصراعات والتهديدات الأمنية. كما أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية، وعلى التزامه بدعم شراكة الاتحاد الأفريقي مع الأمم المتحدة.

يظل السعي لتحقيق السلام والأمن الأكثر إلحاحا من بين التحديات العديدة التي تواجه أفريقيا. فعلى مدى العقدين الماضيين، شهدت القارة مجموعة جديدة من التهديدات التي تشمل الصراعات المتصلة بالحكم داخل الدول، والعنف، والإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والقرصنة على السواحل الشرقية والغربية على حد سواء في أفريقيا، والنزاعات الحدودية، وآثار تغير المناخ، فضلا عن التدهور البيئي. وبغية التصدي لهذه التحديات، تبُذل جهود متواصلة لتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي على الاستجابة للطبيعة المتغيرة للتهديدات التي نواجهها. ومع سريان مفعول البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٣، فإن التصدي للصراعات والتهديدات قد تعززت بشكل كبير. والتعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلام الأمن يتصف بأهمية حاسمة في هذا الصدد.

وبالإضافة إلى مجلس السلم والأمن، هنالك أركان أخرى لمنظومة السلم والأمن الأفريقية قائمة بالفعل، بما في ذلك فريق

الحكماء، والنظام القاري للإنذار المبكر، والقوة الاحتياطية الأفريقية وصندوق السلام الأفريقي. ويسرني أن أبلغكم بأن الدعائم الأربعة لمنظومة السلم والأمن الأفريقية قائمة بالفعل. والجهود الرامية إلى تشغيل القوة الاحتياطية الأفريقية جارية، ونتوقع أن تكتمل بحلول نهاية العام. ومن المتوقع إجراء تدريب يحمل الاسم الرمزي ''أماني أفريقيا ٢'' في جنوب أفريقيا في الفترة من ١٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر للتحقق من القدرة التشغيلية الكاملة وقدرة الانتشار السريع للقوة الاحتياطية الأفريقية.

وقد أدّت الدروس المستفادة من عمليات السلام في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى إنشاء القوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات، الأمر الذي يعزز بشكل كبير سرعة وفعالية استجابتنا لحالات الطوارئ. وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أُعلن أن القوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات جاهزة للعمليات. وسلّمت الدول الأعضاء في الاتحاد الإذن لقيامها بالعمليات إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي. لن يقوض تفعيل القوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات بأي حال التفعيل الكامل للقوة الاحتياطية الأفريقية.

في الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥، كان ما يتراوح متوسطه بين ٠٠٠ ٣٠ و ٠٠٠ ٤٠ من الأفراد النظاميين يعملون سنوياً في عمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت أفريقيا بأفراد في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث زاد العدد من ٠٠٠ ١٠ فرد في عام ٢٠٠٣ إلى ما يزيد على ٠٠٠ ٣٥ في عام ٢٠١٤، ومعظمهم تم نشرهم في القارة الأفريقية.

ومنذ عام ٢٠٠٢، نشر الاتحاد الأفريقي عدداً من عمليات دعم السلام استجابة لحالات التراع في القارة، ولا سيما في بوروندي ودارفور ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال. وقد عملت جهود تحقيق الاستقرار التي تقوم بها تلك البعثات والتضحيات التي قدمها أفرادها على تمهيد الطريق بشكل كبير ويسّرت مهمة بعثات الأمم المتحدة التي تولّت المهمة في نهاية المطاف. وفي حالة الصومال، أعطى التزامنا بدعم الحكومة الاتحادية الصومالية الأمل للشعب الصومالي، فيما تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال توسيع وتوطيد المناطق المحررة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لشركائنا، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجهات الأخرى، في كفالة فعالية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وأود أن أذكر التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية في توطيد السلام والأمن في أفريقيا. ومنذ التوقيع على مذكرة التفاهم بين المنظمات الإقليمية والاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٨، تحقق الكثير في تنسيق عمليات حفظ السلام ومبادرات المنع، مثل المراقبة المشتركة للانتخابات، والبعثات الدبلوماسية، والتعاون بين الأمانات العامة.

غير أن التجربة في السنوات الأخيرة بينت بوضوح أن أكبر القيود التي تواجه الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية هي مسألة المرونة، ومصادر التمويل المستدامة والتي يمكن التنبؤ بها من أجل جهودها للسلام. ولذلك فإنه من الأهمية بمكان إيجاد الحل المناسب لهذه المسألة على وجه السرعة، آخذين في الاعتبار أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ويسعى الاتحاد الأفريقي إلى أن تزيد الدول الأعضاء مساهماتها بحيث يكون الدعم الخارجي، بما في ذلك من الأمم المتحدة وشركائنا، تكميلياً بحق.

وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأفريقي بتقرير الفريق الرفيع المستوى بشأن عمليات السلام (انظر S/2015/446)، الذي يرأسه السيد خوسيه راموس - هورتا، ممثل تيمور - ليشتي، ويتطلع إلى النظر بشكل رسمي ومتعمق فيه من جانب كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن خلال الدورة السبعين المقبلة للجمعية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن حركة عدم الانحياز. في البداية أود أن أعرب عن تقدير الحركة لنيجيريا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وعلى المذكرة المفاهيمية المفيدة (S/2015/599، المرفق) المعدة لهذه الجلسة الهامة. ونقدر أيضاً الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا الأمين العام اليوم.

تشدد حركة عدم الانحياز على الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه الترتيبات والوكالات الإقليمية ودون الإقليمية، المؤلفة من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى، في تعزيز السلام والأمن الإقليميين، وكذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال التعاون بين بلدان المنطقة. ولطالما سلطنا الضوء على أهمية التآزر بين المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية لكفالة التكامل والقيمة المضافة لكل عملية من العمليات الهادفة إلى تحقيق أهدافها المشتركة، مثل الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والثقافية.

ودعت حركة عدم الانحياز إلى تكثيف عملية التشاور والتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة وبين المنظمات والترتيبات أو الوكالات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتصل مع ولايتها ونطاقها وتشكيلها، الأمر الذي يمكن أن يكون مفيداً ويسهم في صون السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، نرحِّب بعزم وتصميم الأمم المتحدة على تعزيز علاقاتها وتعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيّما الاتحاد الأفريقي، طبقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وتعرب الحركة أيضاً عن دعم الجهود المستمرة لتعزيز القدرات الأفريقية لحفظ السلام وتشدد على أهمية تنفيذ الخطة العشرية لبناء القدرات وخطة العمل المشتركة المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام في الآجال القريبة والمتوسطة والبعيدة وفي جميع المجالات ذات الصلة.

تحيط حركة عدم الانحياز علماً بالتقرير الذي أعده الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بأساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام (انظر S/2008/813) وتقرير الأمين العام المعنون ”دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة“ (S/2009/470). وتوصي حركة عدم الانحياز بتعزيز الشراكة الفعالة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تحسين تخطيط ونشر وإدارة عمليات حفظ السلام الأفريقية.

وترحِّب الحركة باعتماد استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وكذلك الجهود الدولية التي تهدف إلى تعبئة الموارد والمساعدة دعماً لجهود دول المنطقة للتصدي للحالة الأمنية والسياسية والإنسانية المعقدة. وتؤكد الحركة على أنه ينبغي تنفيذ الاستراتيجية بالتعاون الوثيق مع دول الساحل وغرب أفريقيا والمغرب العربي، وكذلك مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودول تجمع الساحل والصحراء واتحاد المغرب العربي.

وبما أن السلام والتنمية يعزز بعضهما بعضاً، فإن حركة عدم الانحياز، إذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تهيب بالمجتمع الدولي أن يجدد التزامه بهذه الشراكة والمبادرات الأخرى ذات الصلة بأفريقيا، إذ تلاحظ الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وغيره من الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال التكامل الاقتصادي.

وتشير الحركة أيضاً إلى الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي والنهوض به. وفي هذا الصدد، نحيط علماً مع التقدير بجهود جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك اعتماد الإعلان الخاص بشأن نزع السلاح النووي في قمتها الثانية التي عقدت في هافانا يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وتؤكد كذلك على أهمية الجماعة بوصفها جهة فاعلة دولية وإقليمية ومساهمة في زيادة دمج المنطقة في الساحة الدولية.

وترحب حركة عدم الانحياز ببدء نفاذ المعاهدة التأسيسية لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية بوصفها إسهاماً في التكامل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمنطقة، وبمنح اتحاد أمم أمريكا الجنوبية مركز المراقب لدى الجمعية العامة، الذي بدأ في عام ٢٠١١.

كما تلاحظ الحركة أهمية منتدى التعاون بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية باعتباره المحفل الوحيد بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية لتعزيز التفاهم والثقة المتبادلين وزيادة الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحوار.

وندعم مواصلة جهود والتزامات الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالنهوض بعملية بناء جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتعزيزها وبصون وتعزيز الأهمية المحورية للرابطة في تطور الهيكل الإقليمي، لكي تجابه بشكل أفضل تحديات وديناميات التطورات العالمية، بهدف صون وتعزيز السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة. ونلاحظ أيضا الجهود التي تبذلها الرابطة في تطوير رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لما بعد عام ٢٠١٥ لكي يعتمدها قادة الرابطة في نهاية عام ٢٠١٥.

وترحب حركة عدم الانحياز أيضا بعقد مؤتمري القمة الثاني والثالث لرؤساء دول وحكومات أفريقيا وأمريكا الجنوبية اللذين عقدا، على التوالي، في جزيرة مارغاريتا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، يومي ٢٦ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وفي مالابو في شباط/فبراير ٢٠١٣، تعبيرا عن تعزيز الصداقة والتضامن والتعاون فيما بين بلدان الجنوب بين المنطقتين.

وفي الختام، فإن حركة عدم الانحياز تؤمن إيمانا راسخا بأن السلام والأمن، فضلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يمكن أن تتحقق من خلال التعاون فيما بين المناطق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين على قائمتي. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣|٠٠.